Do



الرقابة المالبة

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للأجهرة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



الع 82 عرب - يهنيه "كزيران"2023





محتوى العدد

<u>39</u>	- مقال لجنة تنمية القدرات المؤسسية	2	- افتتاحية العـدد
42	- التدريب والبحث العلمي	<u>4</u>	- تطوير نطاق عمل المراجعة الداخلية في ظلّ بيئة
44	- اجتماعات هياكل المنظمة		البيانات الضخمة ودورها في حوكمة هذه البيانات
45	- المشاركة في الأنشطة الدولية	<u>13</u>	-الرقابة على الهيدروجين الأخضر كوقود للمستقبل
46	- التعاون الدولي		والوصول لطاقة صفرية الكربون
48	- أخبار الأجهزة الأعضاء	24	- محكمة المحاسبات التونسية: أيّة متابعة؟
73	- تعيينات جديدة	<u>35</u>	- دور التدقيق في الإنتعاش الاقتصادي ما بعد
74	- شروط ومعايير النشر		الجائحة - الجهاز الأعلى للرقابة بباكستان

هيئة تحرير هذا العدد

نائب الأمين العام للمنظمة.	1- معالي السيد/ حاتــم السليني
المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة.	2- السيد/ فيصل ماني
الأمانة العامة للمنظمة العربية.	3- السيد/ منير الخليفي
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.	4- السيد/ عـلـي الطــريفي
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.	5- السيد/ محمــد الفايز
ديــوان المحاسبـة الليبي.	6- السيد/ د. شكري عمّـارعبد القـادر
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.	7- السيدة/ د. غادة أحمد عطوة الــمرسي
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.	8- السيد/ عصام ذياب
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.	9- السيد/د. عبد الصمد أمين عبد الواسع عبد الله

عنوان الــمجلة

المركز العمراني الشمالى نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس الموقع الالكتروني:/http://www.arabosai.org البريد الإلكتروني :contact@arabosai.org

الهاتف: 71949915 216+: فاكس :71949914 216+

https://www.facebook.com/arabosai/

الع82دد مجلة الرقابة المالية – يونيو "حزيران" 2023





دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة للموارد العامة

تمثل الحوكمة الرشيدة ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة بطريقة منصفة ومناسبة وشفافة وأخلاقية، حيث تشتمل على عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وكذلك ممارسة السلطة لضمان مدى تحقيق المنشأة لأهدافها، والطريقة التي تمارس بها السلطة عملية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من أجل تحقيق التنمية، التي تشمل ما يلي:

- -إجراءات اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها.
- -قدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة وتنفيذها على نحو فعال.
- -احترام المواطنين والدولة لنطاق عمل المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

تعرّف الحوكمة الرشيدة وفقاً للدليل الإرشادي للانتوساي5260 بأنّها الشرط المسبق للتنمية المستدامة للمجتمعات وللأمم وإدارة الموارد بكفاءة وبشفافية وبعدالة وضمان المساءلة وذلك في ضوء احتياجات الأفراد.

حيث أنّ إدارة الموارد هي المكوّن الأساسي في الحوكمة الرشيدة والتي ينبغي أن تتوافق وتتكامل مع التخطيط المالي والاستراتيجي المشترك للمنشأة، كما أن تفعيل الحوكمة الرشيدة ينشئ بيئة لا تشجع ولا تفسح المجال للرشوة أو الفساد أو لأي سلوك مسيء، وعلى ذلك فإنّ تطبيق قضايا الحوكمة يختلف من بلد لآخر وفقًا لتصميم النظم الداخلية للتطبيق الذي يجب أن يتمّ بشكل فردي، ولكلّ جهاز رقابي أعلى دور رئيسي في ضمان الحوكمة الرشيدة، وأنّ هناك حاجة لزيادة المهارات والخبرات وطرق إدارة الموارد العامة لضمان الاستخدام المناسب لها.

ويعتبر تقييم معايير الحوكمة الرشيدة للموارد العامة عنصراً هاماً لعمليات تدقيق الأجهزة العليا للرقابة، ومؤشرا يتم من خلاله المساعدة في تحديد الكفاءات الإقتصادية وإدارة الحكومة للموارد العامة. ويعد وجود إطار عام حول كيفية إدارة الموارد العامة أمر بالغ الأهمية حيث أنّه يساعد المدققين على تقييم أفضل فيما إذا كان أداء الموارد العامة يلبي أهداف المنشأة واحتياجات المستخدم النهائية، ويحدّد إطار العمل دور أجهزة الرقابة العليا في تعزيز الحوكمة الرشيدة للموارد العامة، فضلاً عن منهجيتها في التخطيط وإدارة أعمال التدقيق الخاصة بالموارد العامة.

وتحدد استراتيجية إدارة الموارد العامة الأهداف من خلال تحديد البرامج التي تتعلق بالموارد، حيث أنّ استراتيجية إدارة الموارد هي التنفيذ العملي لأهداف المنشأة، والتي تساعد على تحديد الأساس الأمثل للموارد الضرورية في دعم متطلبات تقديم البرامج.

كما تتكون استراتيجية إدارة الموارد من عدد من الخطط التي تضع تفاصيل كيفية استخدام الموارد بكفاءة وفعالية لكل أصل أو دورة حياة للموارد العامة ولدعم تقديم البرنامج.









ويتمثل الدور المحوري للأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة للموارد العامة في تركيز الأجهزة العليا للرقابة على أهمية الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة التي تضمن سلامة الأنظمة الحكومية وكفاءتها بما يعزّز فاعلية الأداء، ويساهم في الحفاظ على المال العام وضمان المساءلة العامة، بما يمكن تلك الأجهزة من إنجاز مهامها بموضوعية وفعالية، مع التّأكيد على دور الأجهزة في الرقابة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الواردة في أجندة الأمم المتحدة 2030، التي تتمثل في:

- -ضمان وجود قيادة حكيمة تتمتع بالحداثة والتطور.
- -رفع مستوى كفاءة الاقتصاد وايجاد مناخ استثماري ملائم.
- -رفع مستويات الشفافية وجذب الاستثمارات المباشرة والأجنبية.
- -زبادة فعالية تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج وتحسين إدارة الموارد.
 - -تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وبرامجها.

وتمارس الأجهزة العليا للرقابة المالية مهامها من أجل المحافظة على المال العام من الهدر والتبذير وترشيد النفقات العامة، وبالتالي تحقيق الفعالية والكفاءة داخل الأجهزة الإدارية وتحقيق الحوكمة الجيدة.

وحتى يكون نظام الرقابة فعالاً، يجب أن يكون جزءًا من الاستراتيجيات التي تعتمدها الأجهزة لتحقيق الجودة في الأداء الفعال، والنجاعة والمصداقية في علاقتها بالمواطن.

هيئة التحرسر







مقال محرّد

تطور نطاق عمل المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة ودورها في دعم حوكمة تلك البيانات

إعداد محاسب/ محمد عبد الحميد إبراهيم إمام- مدير عام بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

حظيت البيانات الضخمة خلال السنوات القليلة الماضية باهتمام العديد من الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية وغيرها، حيث تساهم البيانات الضخمة في معرفة طرق جديدة لممارسة الأعمال، والإدارة، والحوكمة أو فرض الرقابة، وانعكس ذلك على مختلف المجالات وخاصة مجال المراجعة الداخلية. وللبيانات الضخمة تعريفات متعددة، يتمحور أغلها في كون البيانات الضخمة مجموعات من البيانات الكبيرة تحتوي على كميات ضخمة ومعقدة من الحقائق، والمعارف والأحداث مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر، وتتجاوز هذه البيانات قدرات وإمكانيات المعالجات التقليدية لأنظمة قواعد البيانات، التي تستخدم في التعامل مع البيانات؛ لتوليد معلومات تفي باحتياجات مستخدمها من مختلف الفئات، وتعتبر البيانات الضخمة من أكثر الموارد الإلكترونية جلباً وتحقيقاً للأرباح. وعلى الرغم من العوائد والفرص الكبيرة التي تتيحها البيانات الضخمة للشركات، إلا أنها أيضاً تفرض تحديات كبيرة على العديد من الوظائف ومنها وظيفة المراجعة الداخلية، فهي الوظيفة الأكثر تأثراً بالبيانات الضخمة ومعالجها وتحليلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي يمكنها الوصول إلى مختلف البيانات سواء كانت بيانات مالية أو غير مالية، كمية أو وصفية، وبالتالي يمكن القول أن البيانات الضخمة تمثل تحدياً وتهديداً لدور المراجعة الداخلية في المؤسسات، ولكنها في نفس الوقت تمثل فرصة لوظيفة المراجعة الداخلية الداخلية الحديثة.

أولا: ما هية البيانات الضخمة:

1- مفهوم البيانات الضخمة:

يشير مصطلح البيانات الضخمة Big Data إلى أنها "مجموعة البيانات التي تفوق حجم أو قدرة أدوات قواعد البيانات المعقدة التقليدية من التقاط، وتخزين، وإدارة وتحليل تلك البيانات، كما تُعرّف بأنها "مجموعة ضخمة من البيانات المعقدة والمتداخلة بشدة والتي يصعب التعامل معها ومعالجتها باستخدام أداة واحدة من أدوات إدارة قواعد البيانات أو باستخدام تطبيقات معالجة البيانات التقليدية، وذلك لأنها كبيرة جداً وغير منظمة، ومتنوعة، وتنمو بوتيرة متسارعة للغاية".

2- أنواع البيانات الضخمة:

يمكن تقسيم البيانات الضخمة إلى ثلاثة أنواع، على النحو التالي:







أ- البيانات المهيكلة: هي بيانات منظمة في صورة جداول أو قواعد بيانات تمهيداً لمعالجها، وهي تمثل جزءاً صغيراً من حجم البيانات الضخمة، ويميزها إمكانية البحث فها وتحليلها بسهولة بواسطة أدوات معالجة البيانات التقليدية.

ب-البيانات غير المهيكلة: هي كل ما لا يمكن تصنيفه أو تنظيمه بسهولة كالصور والرسوم البيانية، ومقاطع الفيديو، وصفحات الويب، والعروض التقديمية، ورسائل البريد الإلكتروني، والتغريدات. وغالباً ما تكون تلك البيانات في شكل غير جاهز للتحليل، وبالتالي تتطلب أدوات مناسبة ومتطورة لتحليلها، كما أنها تمثل الجزء الأكبر من حجم البيانات الضخمة. ج-البيانات شبه المهيكلة: وهي تعتبر نوعاً من البيانات المهيكلة، ولكنها لا تصمم في جداول أو قواعد بيانات مثل برامج معالجة النصوص.

3- مصادر البيانات الضخمة:

تتعدد مصادر البيانات على النحو التالي:

أ- مصادر ناشئة عن إدارة أحد البرامج: سواء كان برنامجاً حكومياً أو غير حكومي، كالسجلات الطبية الإلكترونية، وسجلات التأمين، والسجلات البنكية.

ب- مصادر ذات صلة بمعاملات ناشئة بين كيانين: مثل، معاملات البطاقات الائتمانية والمعاملات التي تجرى عن طريق الإنترنت بوسائل أجهزة محمولة.

ج- مصادر شبكات أجهزة الاستشعار: مثل، التصوير بالأقمار الصناعية، وأجهزة استشعار المناخ.

د- مصادر أجهزة التتبع: مثل، تتبع البيانات الضخمة المستمدة من الهواتف المحمولة والنظام العالمي لتحديد المواقع. ه-مصادر البيانات السلوكية: مثل، عدد مرات البحث على الإنترنت عن منتج أو خدمة ما أو أي نوع آخر من المعلومات، وعدد مرات مشاهدة إحدى الصفحات على الإنترنت.

و-مصادر البيانات المتعلقة بالآراء: مثل، التعليقات على وسائط التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر، والرسائل، ومؤشرات الرأى العام.

4- خصائص البيانات الضخمة:

تتميز البيانات الضخمة بعدة خصائص وهي: كبر الحجم، التنوع، السرعة، المصداقية، التغير، التعقيد، القيمة، الاضمحلال.

ثانياً: التحديات التي تواجه المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة:

تحتاج المراجعة الداخلية إلى تزويد مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي في بعض الأحيان بتقارير واستشارات سريعة ودقيقة معتمدة على تحليلات البيانات الضخمة من أجل الاستفادة بإمكانياتها. إلا أن النمو الهائل للبيانات الضخمة قد يجعل من تحليل البيانات وإدارتها تحدياً كبيراً أمام وظيفة المراجعة الداخلية.

ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه المراجعة الداخلية نتيجة وجود البيانات الضخمة إلى أربع مجموعات أساسية، يمكن تناولها على النحو التالي:









1- تحديات تتعلق بالمراجعة الداخلية:

على الرغم من أن دمج تحليلات البيانات الضخمة في المراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تحسينات كبيرة في كل من السرعة والدقة، إلا أن تحقيق ذلك قد يواجهه بعض العقبات أو التحديات التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية نتيجة وجود البيانات الضخمة، وبمكن تناولها على النحو التالى:

أ-الاستراتيجية: عدم وجود استراتيجية مخاطر مؤسسية لدى المؤسسة لاستخدام البيانات الضخمة والتحليلات للمراجعة، والالتزام، وإدارة المخاطر على المدى القريب والبعيد.

ب- المجالات الوظيفية: ضرورة الاستفادة من البيانات الضخمة والتحليلات لتحقيق أهداف العمل وتعظيم العائد على الاستثمار. وقيام المراجعة الداخلية بتقييم كيفية الاستفادة من تحليلات البيانات في جهود التحقق والمتابعة والمراقبة، مثل الضوابط الداخلية والالتزام، مع قيام المؤسسة بتقييم الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة في المجالات الوظيفية الأخرى، مثل التمويل وإدارة سلسلة التوريد والموارد البشرية لدعم عملية اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق أو إنشاء قيمة استراتيجية.

ج- التكنولوجيا: ضرورة استخراج البيانات بشكل أعمق من تعقيد وحجم البيانات الضخمة والتحليلات، وتحديد الخطوات التي يتم اتخاذها لتحديد والتقاط البيانات الأكثر صلة، وكيفية ضمان جودة البيانات، وحوكمتها لضمان استخدام تلك البيانات بكفاءة، وتأمينها.

د- الأفراد: محدودية القدرات والمهارات الجديدة في مجال البيانات والتحليلات التي يجب إدخالها إلى المنظمة، وكيفية توضيح الإدارة لعقلية تركز على التحليلات في وظائف التمويل والمخاطر والالتزام لضمان تحليل البيانات بطريقة مثلى، والموازنة بين أحكام المراجعة ونتائج التحليلات. مما سبق يتضح أن أهم التحديات التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية نتيجة وجود البيانات الضخمة تتمثل في نقص مهارات المراجعين الداخليين في استخدام تقنيات تحليلات البيانات، ونقص البرامج التدريبية، وضعف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وعدم وجود قواعد لحوكمة البيانات الضخمة، وعدم القدرة على التعامل مع البيانات المنظمة وغير المنظمة واستخلاص المعلومات المفيدة لخدمة الإدارة والمستفيدين.

وهي تحديات تتعلق بخصائص أو سمات البيانات الضخمة، مثل:

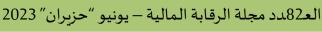
وهي تحديات تتعلق بخصائص او سمات البيانات الضخمه، مثل: أ-الحجم: يتم تحديده بناءً على معيار قياس المعلومات (bits and bytes). وقد تزايد ذلك الحجم بشكل كبير جداً

وأصبحت البيانات تنمو بسرعة كل يوم من مصادر جديدة ومتنوعة، ولذلك سيكون أمام المراجعين الداخليين كمية هائلة من البيانات لا يمكن إدارتها بالأنظمة التقليدية، مما يستلزم إدخال وتطبيق معارف مختلفة في ظل التقدم

التكنولوجي.

ب- التنوع: يزداد تنوع البيانات مع ازدياد أعداد مستخدمي الإنترنت وتقنياتها، ويمثل هذا التنوع في أشكال البيانات تحدياً جديداً للمراجعين الداخليين، يستوجب التعامل مع مجموعة من البيانات المنظمة وشبه المنظمة، ويحتاج إلى أدوات وبرامج معقدة وغير تقليدية لتحليلها، والحصول على معلومات صحيحة من بين هذا الكم من البيانات للحصول على ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية.







ج- السرعة: أدى التسارع الهائل في نمو وتضخم البيانات في السنوات الأخيرة إلى تضاعف حجمها بشكل كبير جداً، وهو ما تسبب في عدم قدرة المؤسسات على التحكم في البيانات الضخمة أو مواكبة هذه السرعة، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ماسة لبناء أو اقتناء أنظمة وأدوات تضمن سرعة فائقة في تحليل البيانات الضخمة في الوقت المناسب قبل أن تتضاءل قيمتها.

د- القيمة: تشير إلى مدى دقة البيانات عند استخدامها في اتخاذ القرارات، وتحدد قيمة البيانات وفقاً لأربعة عوامل هي: التكامل، الدقة، الإتاحة، التوقيت المناسب، ويتمثل التحدي للمراجع الداخلي عند التعامل مع بيانات ضخمة وتحليلها في ضمان جودة البيانات، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر استخدام عملية إدارة النظم وعرض نتائج ذات معنى يتم تنسيقها في مجموعات مختلفة.

ه- المصداقية: وتشير إلى موثوقية البيانات، وليس كل المعلومات يمكن الاستفادة منها في خدمة المؤسسة وصنع القرار، لذا يتم التخلص من بعض البيانات، ويتمثل التحدي الذي يواجه المراجعين الداخليين في كيفية التعامل مع البيانات المشكوك فيها، ومدى صحتها.

3- تحديات تتعلق بمعالجة البيانات:

أ- التقاط البيانات وتسجيلها: يقوم موفرو البيانات الضخمة بجمع البيانات التي تخص المؤسسات من المصادر المختلفة من خلال تطبيقات معينة أو أجهزة استشعار تقوم بالتقاط البيانات بناءً على معايير معينة تقوم إدارة المؤسسات بوضعها من خلال استراتيجية المؤسسة وأهدافها في التعامل مع البيانات الضخمة، ويتمثل التحدي الذي يواجه المراجعين الداخليين في تحديد واختيار البيانات التي تحتاجها المؤسسة والمستفيدين، حيث يجب التمييز بين ما هو مفيد للالتقاط وما هو غير مفيد.

ب- معالجة البيانات والتحليل: يتطلب القيام بتحليل البيانات توافر مراجعين داخليين أو موظفين على درجة عالية من الكفاءة، قادرين على إجراء عمليات التحليل الدقيق للبيانات لكي تتمكن المؤسسة من السيطرة على هذه الكميات الهائلة من البيانات الضخمة في تخصصات مختلفة من خلال استخدام النماذج التنبؤية التي تساعد في تحليل كميات من البيانات الضخمة المتعلقة بتعاملات المؤسسة.

ج- تقديم النتائج للمستفيدين: تقدم نتائج تحليل البيانات إلى مختلف المستفيدين ومتخذي القرارات، ومنهم المراجعين الداخليين، ويجب ملاحظة أن قيمة هذه النتائج تكون محدودة ما لم يتم تفسيرها من خلال توفير معلومات إضافية تصف كيفية اشتقاق كل مرحلة وتوضح المدخلات المستخدمة.

4- تحديات تتعلق بإدارة البيانات:

تشمل تلك التحديات ما يلي:

أ- الخصوصية: ترتبط خصوصية البيانات بالإشعار، والاستخدام، والتخلص، والجمع، والحصول على المعلومات، أو موافقة المستهلك أو العميل، وتختلف الخصوصية حسب كل دولة، ويتمثل التحدي في أن المؤسسات تكون عرضة لاطلاع مؤسسة أخرى منافسة على بياناتها الخاصة.









ونظرا لأن أنظمة البيانات الضخمة تتطلب كميات هائلة من البيانات لتحليلها، ينبغي أن تتضمن برامج المراجعة وإجراءات لاختبار ضمان جودة وأمن وخصوصية البيانات المستخدمة في التحليل، كما توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات مؤمّنة ومحميّة من التعديل أو الدخول غير المصرح به.

ب- الحوكمة: أصبحت حوكمة البيانات الضخمة ضرورية لضمان جودة البيانات، وجودة المعالجة والتحليل التي تعتمد على ذلك، نظراً لأن البيانات المضخمة تحتوي على الكثير من المعلومات الشخصية وبيانات المشروعات السرية، ولذلك فإن غياب دور المراجعين الداخليين في التعامل مع إدارة حوكمة وسائل التواصل الاجتماعي، والتركيز فقط على العمليات القائمة على البيانات التقليدية، والاعتماد على موظفي التسويق والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمثل تحدياً حقيقياً في اتخاذ القرارات.

ج-المهارات: إن وجود مراجعين داخليين يجيدون التعامل مع البيانات الضخمة يعد أمراً مهماً، لذلك يجب على المؤسسات التخطيط لعقد دورات تدريبية أو ورش عمل لتحسين معارف ومهارات المراجعين الداخليين في مجال إدارة البيانات لتطوير مجموعة المهارات المتعلقة بتحليل البيانات.

ثالثاً: تطور دور المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة:

تغيرت آلية عمل المراجعة الداخلية استجابة للتغيرات في بيئة الأعمال، وقد أدت الزيادة في حجم البيانات ودرجة التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي لها تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال إلى زيادة نطاق ومسئوليات الإدارة، ومن ثم ازدياد احتياجها إلى أداة رقابية تمكنها من الوفاء هذه المسئوليات، تمثلت هذه الأداة في المراجعة الداخلية، الأمر الذي يؤكد أهمية تنمية مهارات المراجعين الداخليين والخدمات التي تقدمها في ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، من أجل زيادة جودة أعمال المراجعة الداخلية وتقاربرها، وبالتبعية ترشيد القرارات المتخذة في ضوء هذه التقاربر.

1- تطور نطاق عمل المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة:

تقوم المراجعة الداخلية بمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات، وكذا إمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، وفي ظل التغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال والتطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات التي نتج عنها إمكانية تبادل المعلومات على نطاق دولي بشكل واسع وسريع، فكان لا بد من تطوير وتوسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية بما يتلاءم مع هذه التغيرات والمستجدات والوفاء بالاحتياجات الإدارية المتزايدة والمتطورة لمعلومات أكثر دقة تساعد في دعم اتخاذ القرارات، كما أن المراجعة الداخلية أصبحت تلعب دوراً هاماً في بيئة الأعمال الحالية لكونها أيضاً شريكاً استراتيجياً للمنشأة وتضيف القيمة لأنشطتها التي تحسن عمليات الحوكمة وتؤكد على كفاءتها وفعاليتها، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من: إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة الشركات، من خلال وظيفتها الاستشارية والتأكيدية لإضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وزيادة قدرتها التنافسية. وقد أدت البيانات الضخمة وتحليلاتها إلى تغيير كبير في طريقة عمل المؤسسات، ويمكن للمراجعة الداخلية الاستفادة من تحليل البيانات الضخمة نظراً لأن المؤسسة قد قامت بالفعل بالحصول على البيانات ودمجها، وبالتالي اكتساب فاعلية كبيرة من خلال استهلاك و/أو استخدام البيانات من مستودع البيانات، ويمكن توضيح دور المراجعين الداخليين في مراحل عملية تحليل البيانات، كما يلي:









أ- مرحلة التقاط البيانات: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية وضع خطة قائمة على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتوافق مع أهداف المنشأة، ويحصل على فهم لاستراتيجيات المنشأة وأهدافها الرئيسية وعمليات إدارة المخاطر، ويجب عليه القيام بتعديل الخطة عند الضرورة، استجابة للتغيرات في أعمال المنشأة، والمخاطر، والعمليات، والبرامج والنظم.

ويتضح الدور الرئيسي للمراجعين الداخليين في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية التي ستؤثر على المنشأة في ظل بيئة البيانات الضخمة، من خلال مشاركتهم أثناء تخطيط وتنفيذ برنامج البيانات الضخمة، لأن المراجعة الداخلية تقدم خدمات استشارية وتأكيدية لمساعدة المنشأة على إدارة المخاطر وتصميم خطط لتنفيذ الضوابط اللازمة لضمان نجاح برنامج البيانات الضخمة، وتساعد مجلس الإدارة بإمداده بالمعلومات عن تأثير البيانات الضخمة والمخاطر الناتجة عنها، ويقوم المراجعون الداخليون بإجراء اختبارات للتأكد من أن برنامج البيانات الضخمة يحقق ويوفر قيمة للمنشأة، وأن مستوى التكنولوجيا المورد إلى المنشأة يتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من توافق سرية ونزاهة وتكامل وأداء أنظمة البيانات الضخمة مع متطلبات الإدارة، كما يقوم بالمراجعة المستمرة للمعايير التي على أساسها يتم التقاط البيانات الضخمة بواسطة أجهزة الاستشعار أو التطبيقات بالمنشأة، حتى تتناسب مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال من أجل البقاء وتحقيق مزايا تنافسية.

ب- مرحلة المعالجة أو التحليل: يتعين قيام المراجعين الداخليين باستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة مثل التنقيب عن البيانات، لتحسين فعالية المراجعة الداخلية، وينبغي أن تتضمن برامج المراجعة خطوات لاختبار ضمان جودة وأمن وخصوصية البيانات المستخدمة في التحليل والمخرجات التحليلية نظرا لأن أنظمة البيانات الضخمة تتطلب كميات كبيرة من البيانات لتحليلها، كما يجب أن تقدم برامج المراجعة تأكيداً معقولاً بأن البيانات آمنة من التعديلات غير المصرح بها، ويجب أن تختبر برامج المراجعة عناصر التحكم في جودة إدخال البيانات وجودة المخرجات والتقارير الناتجة، مع ضرورة التأكد من استخدام برامج تحليل البيانات التي تلبي احتياجات المنشأة.

ج- مرحلة استخدام البيانات الضخمة: تساعد البيانات المستخلصة من تحليل البيانات الضخمة المراجعين الداخليين في الآتى:

- اكتشاف الفساد والاحتيال داخل منشآت الأعمال: وذلك عن طريق إنشاء روابط بين البيانات المالية وغير المالية، فمثلاً يمكن جمع وتحليل رسائل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية واجتماعات لجنة المراجعة لتحديد الأنماط أو الروابط المحتملة مع البيانات المالية، كما أن تحليلات البيانات الضخمة ستسمح للمراجعين الداخليين باختبار 100% من المعاملات أو الأنشطة في المنظمة بدلاً من استخدام مجموعة فرعية من البيانات (أخذ العينات) وهو ما يعطي للمراجعة الداخلية قدرة أكبر على تحديد الأخطاء، وعدم الكفاءة، والاحتيال، وحالات عدم الالتزام.

- تحسين الاتصال والتواصل مع أطراف الحوكمة (لجنة المراجعة- مجلس الإدارة- المراجع الخارجي) من خلال إمدادهم بتقارير واستشارات تحتوي على معلومات ذات جودة عالية ناتجة من تحليل بيانات من مصادر عديدة ومتنوعة.









- تقديم نظرة ثاقبة بشأن المخاطر والسيطرة والأداء: فمن خلال استخدام المزيد من المعلومات غير المنظمة وغير المالية يمكن التحكم في المخاطر، وتحديد مدى الالتزام (لكل قسم أو وحدة يتم مراجعتها) مع سياسات وخطط وإجراءات المنظمة، ومن خلال اعتماد تقنيات تحليل البيانات الضخمة يمكن تحديد تدابير تحفيزية أو علاقات بين الأداء الإداري والمتغيرات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقاً، وهو الأمر الذي يترتب عليه تفعيل دور المراجع الداخلي في قياس وإدارة الأداء.

- تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة: توفر البيانات الضخمة بيانات مالية وغير مالية، كمية ووصفية، معلومات عن المخاطر المتوقعة المحتمل أن تواجهها المؤسسة، معلومات عن الأداء الاستراتيجي، العمليات التشغيلية، الحوكمة، الأداء البيئ والتنمية المستدامة، والمسئولية الاجتماعية.

2- الإجراءات المقترحة لتطوير دور المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة:

هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتباعها لتحسين الاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة في أعمال المراجعة الداخلية وتحسين اتخاذ القرارات، وأهم هذه الإجراءات ما يلى:

أ- ضرورة الاعتراف بتزايد الطلب على تحليلات البيانات الضخمة: من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مع خضوع المؤسسات لمبادرة التحول الرقمي وتوظيف استراتيجيات أتمتة العمليات، ويرجع ذلك إلى العبء التنظيمي المتزايد للتخلص من الغش والاحتيال من خلال استخدام تحليلات البيانات.

ب- تهيئة فريق عمل المراجعة الداخلية لفهم وإدراك تحليلات البيانات: التأهيل العلمي والعملي الكافي للمراجع الداخلي وخبرته بتكنولوجيا المعلومات وتقنيات تحليلات البيانات، ودعم فريق المراجعة الداخلية بالمتخصصين في تحليلات البيانات الضخمة للوصول إلى بيانات عالية الجودة.

ج- البحث عن وسائل وطرق لتوسيع وصول المراجعة الداخلية إلى جودة البيانات: يجب على مديري المراجعة الداخلية البحث عن طرق ووسائل تمكن من الوصول إلى جودة البيانات، وتحديد مصادر البيانات الجديدة، الداخلية والخارجية، والتي تعزز رؤبة المراجعة الداخلية للمخاطر.

د- دعم الإدارة العليا لأنشطة المراجعة الداخلية وتحليلات البيانات الضخمة: من خلال توفير احتياجاتها المادية والبشرية والتكنولوجية، وعدم التدخل في عملها، مع متابعة تنفيذ توصياتها ومقترحاتها، مع وجود سياسة واضحة تؤكد على دعم إدارة المنظمة والتزامها بتحقيق أمن وسلامة المعلومات، وتحقيق الأمن التنظيمي وتحديد الأفراد المسموح لهم بالاطلاع على البيانات.

ه-تفعيل تطبيق مدخل المراجعة الداخلية المستمرة: حيث تمكن المراجعة المستمرة فريق المراجعة الداخلية من التركيز على المناطق الأكثر خطورة، والتقييم الصحيح لهيكل الرقابة الداخلية، والقدرة على اكتشاف الأخطاء والغش وسوء استخدام الأصول وعدم كفاءة العمليات في الوقت المناسب، مما يؤثر على جودة المراجعة الداخلية بالمنظمة ويعزز الاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة.







و- تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات في المراجعة الداخلية: إن البيانات المنظمة أو المهيكلة تشكل تقريباً 10% مقارنة بالبيانات غير المنظمة، لذلك ظهرت تقنية التنقيب عن البيانات وهي تقنية تهدف إلى استنتاج المعرفة من كميات ضخمة من البيانات، وهي بمثابة أداة تكنولوجية متطورة تستطيع تحليل بيانات ضخمة متعددة المصادر والبحث عن أنماط أو علاقات مختلفة وتحويلها إلى معلومات مفيدة، وتشتمل تقنية التنقيب عن البيانات على خمس مراحل تشغيلية، وهي: استخلاص ونقل وتحميل البيانات إلى مستودع البيانات، وفرز وإدارة هذه البيانات، ثم السماح بالوصول إلها، وتحليلها، وتقديمها في شكل مرئي، ويمكن استخدام التنقيب عن البيانات في المجال المحاسبي لاكتشاف الممارسات غير السليمة والغش، والتنبؤ بالإفلاس، بما في ذلك البيانات الناقصة في دفاتر الأستاذ والقيود المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى تصحيح والغش، والتنبؤ بالإفلاس، على تحسين كفاءة وفعالية أداء المراجعة الداخلية، حيث تلعب المراجعة الداخلية دواًر هاماً في إضافة القيمة للمنظمة من خلال إدارتها للمخاطر وخصوصاً مخاطر المعلومات، واكتشاف الأخطاء وضبط الجودة والتنبؤ بالنتائج المستقبلية.

رابعاً: دور المراجعة الداخلية في حوكمة البيانات الضخمة:

1- تعريف حوكمة البيانات الضخمة:

تعنى الحوكمة بشكل عام العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة، بينما حوكمة البيانات الضخمة، هي إدارة كميات ضخمة من البيانات، لإعدادها في الوقت المناسب، واستخدامها في اتخاذ القرارات، مع مراعاة تناسق ومصداقية هذه البيانات وتوافرها من مصدر موثوق، ومن ثم يجب أن تأخذ حوكمة البيانات الضخمة العديد من الأمور بعين الاعتبار، مثل الإشراف على عمليات جمع، وتنقيح وتصنيف البيانات، وأدوات وآليات تحليلها، ومعايير استخدامها، وإدارة البيانات الكمية والوصفية، وإدارة المخاطر المصاحبة لها، والتأكد من زيادة عوائدها عن تكاليف تنفيذها، وذلك للتأكد من الالتزام بسياسات ومعايير إدارة البيانات، لضمان جودة المعلومات، وأمانها، وقابليتها للتدقيق، بما يضمن الاستخدام الكفء والفعال لهذه البيانات، والحد من المخاطر المصاحبة لها، وتحقيق قيمة مضافة منها.

2- المراجعة الداخلية وحوكمة البيانات الضخمة:

إن بيئة الأعمال الحديثة فرضت على المراجعة الداخلية مسئوليات وأعباء جديدة، فالمراجعة الداخلية كآلية لدعم الحوكمة لديها فرصة لتطوير دورها، ليصبح المراجع الداخلي شريكاً استراتيجياً، وجزءً مهماً لنجاح تطبيق حوكمة البيانات الضخمة، فالمعايير الدولية تفرض على المراجعين الداخليين فهم المكونات المختلفة لحوكمة البيانات الضخمة والأدوار والمسؤوليات المتصلة بها، وآليات تنفيذها، ليكونوا مشاركين فاعلين ومراقبين لاستخدام إمكانيات البيانات الضخمة، كما أن غياب حوكمة البيانات الضخمة يمكن أن يعرض المؤسسة للعديد من المخاطر غير المتوقعة، ويتضح ذلك على النحو التالى:

أ- دور المراجعة الداخلية في دعم إجراءات إدارة البيانات الضخمة: يتبلور دور المراجعة الداخلية خلال هذا البعد، في التأكد من كفاءة وفاعلية تنفيذه، عبر مراجعة إجراءات التنفيذ والتأكد من حسن أدائها، ومراعاة متطلبات الأمن والخصوصية، وإمكانية تطبيق قواعد المساءلة حال وجود أى قصور في التنفيذ، أو القائمين علها، ومن ثم توفير تقارير







تساعد المسئولين على متابعة أداء عمليات إدارة البيانات الضخمة، والحكم على مدى جودة تنفيذها، واتخاذ قرارات تساعد في تحسينها وتطويرها.

ب- دور المراجعة الداخلية في دعم إجراءات إدارة مخاطر البيانات الضخمة: تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة، وتقييم مكونات نظام إدارة مخاطر البيانات الضخمة عن طريق مراجعة إجراءات التحقق من مراعاة متطلبات الخصوصية، وسرية القواعد وإجراءات التعامل مع البيانات الضخمة.

ج- دور المراجعة الداخلية في دعم إجراءات مواءمة البيانات الضخمة: تعني المواءمة توافق هيكل واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في ظل البيانات الضخمة مع رؤية ورسالة المؤسسة، واستراتيجياتها وأهدافها، وتتطلب حوكمة البيانات الضخمة، تحديد الأهداف المنوط بمشروع البيانات الضخمة تحقيقها، مع ضرورة ارتباطها بأهداف المؤسسة، وتمتد المواءمة لتشمل اختيار طريقة التعامل مع البيانات الضخمة لتوليد المعلومات المرغوبة، وجودة إدارة هذه البيانات والعمليات المتعلقة بها، بدءًا من مرحلة التجميع وصولا إلى مرحلة تقديم التقارير، ويتركز دور المراجعة الداخلية خلال هذا البعد، في التأكد من تحقق كل ما سبق، خاصة التأكد من أن عوائد استخدام البيانات الضخمة تزيد على ما تتكبده المؤسسة من تكاليف وتضحيات.

خاتمة:

يتضح ممّا سبق أنّ البيانات الضخمة تمثل تحدياً (فرصة وتهديد للمراجعة الداخلية)، فهي تمثل فرصة لوظيفة المراجعة الداخلية، فالمراجع الداخلي القادر على استخدام البيانات الضخمة بكفاءة، وفاعلية يمكن أن يتحول من مجرد صانع معلومات، إلى شريك استراتيجي في عمليات صنع القرارات وتصبح المراجعة الداخلية آلية استباقية في التعامل مع البيانات الضخمة، وليس آلية تفاعلية تستخدمها كأمر واقع فرضته عليها مستجدات بيئة العمل، التي تعمل من خلالها، وبالتالي يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية أن تقدم الدعم من أجل تحسين جودة البيانات الضخمة، ومن ثم حوكمتها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لأصحاب المصالح المختلفة.

المراجع:

- جيهان عادل أميرهم (٢٠١٩)، "تقييم أثر التزام المراجع الداخلي بمدخل المراجعة المستمرة على جودة المراجعة الداخلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.
- سحر مصطفى محمد عبد الرازق (2021)، دور المراجعة الداخلية في حوكمة البيانات الضخمة لتحسين جودة المعلومات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول .
- سمير أبو الفتوح صالح، منار محمد أحمد المغازي (٢٠١٨)، أثر البيانات الضخمة على جودة التقارير المالية، المجلة المصرية للدارسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني .
- محمد عزت عبد التواب (2020)، أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثالث.
- نجاة محمد مرعي يونس (2019)، أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني .
- وائل حسين محمد محمود (2020)، مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول.





مقال محرّر

إعداد المحاسبة/ سارة جميل مسعد محمد مراجع أول بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

لا شك أن قضية التدهور البيئي وتغير المناخ أصبحت تشغل حيزًا كبيرًا من الاهتمام العالمي، على مستوى الحكومات وكذلك الشركات، خاصة في مجال الطاقة، ومع ما تواجهه شركات النفط الكبرى من تحدي يكمن في انخفاض أسعار النفط الخام، وأزمة جائحة كورونا التي أضرت بالطلب العالمي على النفط ، فضلًا عن قيود السفر، وتزايد الضغوط الدولية لمواجهة الانبعاثات الكربونية وصولاً لطاقة صفرية الكربون، لذلك يرى العالم في الهيدروجين الأخضر طوقًا للنجاة، باعتباره وقود المستقبل، ومصدر الطاقة النظيفة الأمثل؛ إذ من المنتظر أن يلعب دورًا رئيسيًا في خفض انبعاثات الكربون. وبالتالي أصبح إنتاج الهيدروجين الأخضر ضرورياً لوقف التغييرات المناخية ووضع حد لتدهور حالة البيئة ما يمكن اعتباره قبلة الحياة لإنقاذ كوكب الأرض من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وما يصاحبها من ارتفاع درجة حرارة الأرض، وذوبان الجليد، واختلال الطقس المعتاد، وزيادة التقلبات والأعاصير بسبب كثرة الانبعاثات الكربونية.

الرقابة على الهيدروجين الأخضر

كوقود للمستقبل والوصول

لطاقة صفرية الكربون

وفيما تسعى غالبية الدول إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر لأنه الوقود الذي لا ينتج عنه أي ملوثات مضرة بالبيئة، أفاد تقرير مراجعة الهيدروجين عالميا 2022 الصادر عن وكالة الطاقة الدولية «IEA» العام الحالي، أن تكنولوجيا إنتاج الهيدروجين النظيف قد توفر نحو 25% من احتياجات الطاقة في العالم بحلول عام 2030 في حال التزام الدول بتعهداتها الخاصة بتقليل الانبعاثات وصولا إلى الحياد الكربوني (صفرية الكربون) عام 2050. وبالتالي بات الهيدروجين الأخضر أحد البدائل الرئيسية التي تتجه إليها البلدان لتنويع مصادر الطاقة، بعيدا عن المصادر التقليدية التي تخضع في كثير من الأحيان لتعقيدات جيوسياسية بسبب الصراعات التي يخوضها كبار الموردين على خلفية الحروب والنزاعات.

وقد انتهجت مصر خطواتها الإنتاجية من خلال إعداد استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر، وعقد اتفاقيات دولية مع جهات مختلفة - حيث أصبح استخدام الطاقة المتجددة أحد المحاور الرئيسية نحو الانتقال إلى منظومة طاقة مستدامة باعتبارها أحد الغايات الثلاث للهدف السابع من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 إلى جانب دورها البارز في الحفاظ على البيئة والحد من الانبعاثات الضارة - بهدف تنويع مصادر الطاقة وتوطين صناعته بواسطة مشروعات تقام في المنطقة الاقتصادية الاقتصادية لقناة السويس. وأيضاً تعاون مصري هندي لإقامة منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باعتبار أنّ الهند حققت خطوات ناجحة في إنتاج الهيدروجين بالإضافة إلى تصنيعها لأول حافلة تعمل بتقنية خلايا وقود الهيدروجين، بجانب تطويرها لتكنولوجياتها وذلك لتوليد الهيدروجين من المخلفات الزراعية.

وفيما يلي نبذة مختصرة تتضمن نظرة عامة على مفاهيم الهيدروجين الأخضر وجهود جمهورية مصر العربية في هذا المجال ودور الجهاز الأعلى للرقابة في ذلك الشأن.







أولاً: ماهية الهيدروجين الأخضر ودوره في تحول الطاقة:

الهيدروجين الأخضر هو الذي يتم إنتاجه بطريقة صديقة للبيئة، باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. وذلك من خلال فصل جزيئات الهيدروجين عن الأوكسجين الموجودة في الماء 1 من خلال عملية التحليل الكهربائي 2، والتي تتطلب طاقة كهربائية عالية من مصادر نظيفة ومتجددة.

وينظر العالم حاليا إلى الهيدروجين باعتباره جزءا مهما من منظومة تحول الطاقة في العالم، من أجل مواجهة تغير المناخ العالمي. ولذلك من المتوقع أن يلبي الهيدروجين نحو 25% من حاجة العالم من الطاقة بحلول عام 2030، بما يعادل 700 مليار دولار مبيعات، مع المزيد من المليارات من منتجات المستخدم النهائي التي تعتمد على الهيدروجين.

مع ضرورة ملاحظة أن الهيدروجين ليس مصدرًا للطاقة، ولكنه ناقل للطاقة تماماً مثل الكهرباء. وبالتالي يجب إنتاجه باستخدام مصادر أخرى للطاقة. ويتم إنتاج الهيدروجين بشكل أساسي من الغاز الطبيعي (الهيدروجين «الرمادي») والفحم (الهيدروجين «الأسود»). وجزء ضئيل فقط من الإنتاج الحالي للهيدروجين يأتي من الوقود الأحفوري المجهز بتقنيات احتجاز الكربون (الهيدروجين «الأزرق») أو من التحليل الكهربائي الذي يتم تشغيله بواسطة مصادر الطاقة المتجددة (الهيدروجين «الأخضر») 3.

ثانياً: لماذا الهيدروجين الأخضر؟

يتمتع الهيدروجين الأخضر بالعديد من الجوانب الإيجابية لعل من أهمها:

•نظيف ومستدام بنسبة 100%: لا يتسبب الهيدروجين الأخضر عندما يتم إنتاجه أو حرقه في الاستخدامات المختلفة، في انبعاث الملوثة والمتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

• متعدد الاستخدامات: يمكن استخدام الهيدروجين عبر مجموعة واسعة من التطبيقات في كافة القطاعات تقريبًا، من النقل إلى المباني إلى الكهرباء.

[•]الهيدروجين الفيروزي: إنتاج الهيدروجين من خلال عملية تسمى الانحلال الحراري حيث يتم تسخين الغاز الطبيعي (الميثان)، ما يؤدي إلى تفككه إلى غاز الهيدروجين ومواد صلبة كربونية. أما الفرق الرئيسي بينه وبين الهيدروجين الأزرق فهو عدم انبعاث الكربون خلال العملية، إذ أن الكربون الناتج يكون على شكل مواد صلبة.



¹⁻الهيدروجين وقود نظيف وهو من العناصر الخفيفة المتوفرة بكثرة في الطبيعة ولكن لا يوجد منفردًا في الطبيعة، بل متحدًا ليشكل مُركّبات كيميائية مختلفة، سواء كانت غازية كالغاز الطبيعي، أو سائلة كالماء، أو صلبة مثل المُركّبات الهيدروكربونية، ولأنه من الغازات الخفيفة، فقد أصبح مؤهلًا لأن يكون وقودًا للمستقبل. 2-حيث يُصنع الهيدروجين عن جزيئات الماء مُطلقاً بخار الماء دون أي انبعاثات غازية ضارة بالبيئة.

 $^{^{2}}$ -هناك ثلاث أنواع أخرى مختلفة من الهيدروجين:

[•]الهيدروجين الرمادي: إنتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري والتي تضم مستويات من انبعاثات كربون مرتفعة. يتم مثلاء استخدام الهيدروجين المنتج من الوقود الأحفوري حاليًا 94% من الهيدروجين المنتج من الوقود الأحفوري حاليًا 94% من إنتاج الهيدروجين حول العالم.

[•]الهيدروجين الأزرق: هو هيدروجين رمادي يتم فيه التقاط انبعاثات الكربون المنتجة أثناء العملية وإما أن يتم تخزينها أو إعادة استخدامها. ويُعد هذا النوع من الهيدروجين نظيفًا بيئيًا حسب التقنية المستخدمة وكفاءة العملية. ويلزم إنجاز المزيد من البحوث حول التقاط الكربون وإعادة استخدامه.





- •قابل للتخزين: يُعد الهيدروجين سهل التخزين بكميات كبيرة ولفترات طويلة وبتكاليف أقل مقارنة بالنواقل الأخرى للطاقة مثل الكهرباء؛ مما يسمح باستخدامه بشكل متعاقب في العديد من الأغراض، وليس بعد إنتاجه مباشرة فقط.
- •قابل للنقل: يمكن مزج الهيدروجين الأخضر مع الغاز الطبيعي بنسب تصل إلى 20% ونقله عبر نفس الأنابيب والبنية التحتية المُستخدمة لنقل الغاز، أما نسب المزج الأعلى من 20% فتحتاج إلى تغيير عناصر مختلفة في البنية التحتية الحالية.

ثالثاً: ماذا يعني مصطلح التمويل الأخضر وارتباطه بالهيدروجين الأخضر؟

يُشجع التمويل الأخضر التقدم التكنولوجي والارتقاء بالهيكل الصناعي من خلال توجيه وتخصيص رأس المال لتعزيز إمكانات النمو الاقتصادي المستدام. ويعني التمويل الأخضر الأدوات المالية أو السياسة المالية التي تدعم التحول والانتقال إلى اقتصاد مرن المناخ، من خلال تمكين مبادرات مثل حماية البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحد من استخدام الطاقة، وتطوير البنية المتعقبة المقاومة للمناخ (حماية البيئة من خلال عملية الاستثمار المالي).

أ- ارتباط التمويل الأخضر بالهيدروجين الأخضر: نظراً لتمتع الهيدروجين الأخضر بإمكانات هائلة وبوصفه وقودا نظيفا يمكن استخدامه في إحداث تحول للطاقة العالمي محل الوقود الأحفوري، وبالتالي خلق سوق عالمي للهيدروجين وتحويل الاستثمارات لمشروعات الهيدروجين الأخضر فيما يعرف بالتمويل الأخضر.

ب- تصنيفات التمويل الأخضر: هناك عدد من التصنيفات والأدوات المالية المتعلقة بالتمويل الأخضر يمكن عرضها من خلال الجدول التالى:









جدول رقم (1) يوضح تصنيفات التمويل الأخضر

التطبيق	التعريف	نوع التصنيف
إدارة مشاريع تغير المناخ، مشاريع استخدام الطاقة، الزراعة	مؤسسات تمويل المناخ بمهمة تخصيص الأموال بفعالية	
	وكفاءة لتحفيز الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون	الصناديق الخضراء
والنفايات الخ.	وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.	
تغير المناخ بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة، مشاريع	تعزيز التمويل الأخضر والتخفيف من آثار تغير المناخ، وجعل	
التخفيض مثل الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة الخ.	سياسات الاقتصاد الكلي صديقة للبيئة للتخفيف من هذه	مالية المناخ
العليك بالعليلة وعادا العلاقة الله	المخاطر.	
المشاريع الخضراء مثل مشاريع الطاقة المتجددة، التنوع	السندات المستخدمة لتمويل المشاريع البيئية.	سندات المناخ
البيولوجي، المياه المستدامة، الاقتصاد الدائري، المباني	أي نوع من القروض المتاحة لتمويل أو إعادة تمويل – كلياً أو	القامة الفحال
الخضراء.	جزئياً – المشاريع الخضراء المؤهلة الحالية.	القروض الخضراء
اتجاهات تسعير الكربون مع رسم خرائط واضحة ومحدثة	أنشطة الاستثمار المتعلقة بالسياسات المالية الخاصة	
لمبادرات الكربون، تمويل الغابات الكربونية، التقليل من	بانبعاثات الغازات الدفيئة بما في ذلك التداول واستثمار	تمويل الكربون
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الخ.	حقوق انبعاث الكربون ومشتقاتهم.	
نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة اللامركزية.	استهداف الاستثمارات البيئية (الهواء-الترية-الماء. الخ) قصد	التمويل البيئي
	التخفيف من المخاطر البيئية.	المسويل البييي
الطاقة الشمسية الضوئية، الأنظمة المتطورة التكنولوجية	هي تطبيق عملي للممارسات المصرفية التقليدية من منظور	البنوك المستدامة الخضراء
الصديقة للبيئة الخ.	الاستدامة.	-59, 2 20, -20,322,220, 25,40,7
التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، حماية البيئة من خلال	التمويل الأخضر الذي يتم من خلاله تحقيق أهداف العمل مع	التمويل المستدام
تقليل انتشار التلوث واستعادة الموارد.	مراعاة الفوائد البيئية.	التمويل المستدام
المشاريع الخضراء مثل المياه المستدامة، الطاقة المتجددة،	سندات دین یتم إصدارها لزیادة رأس المال بشکل خاص	
النقل منخفض الكربون.	تدعم المشاريع البيئية المتعلقة بالمناخ والمشاريع الصديقة	السندات الخضراء
النقل متحفظ الحربون.	للبيئة.	

شكل رقم (1) يوضح حجم التمويل الأخضر في جمهورية مصر العربية.



المصدر: وزارة البيئة - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - وزارة المالية









رابعاً: التحديات القائمة أمام إنتاج الهيدروجين الأخضر:

- لا يزال إنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة الأكثر تكلفةً من المصادر الأخرى.
- •ارتفاع تكاليف البنية التحتية للمرافق والشئون اللوجستية, بحيث تتراوح التقديرات الحالية بما يشمل الإنتاج ما بين 8 و10 دولار للكيلوجرام الواحد.
 - الموارد كالشمس والرباح والأرض والمياه اللازمة لا تتوفر بكثرة في بلدان كثيرة.
- •قضايا الأمن والسلامة حيث يُعد الهيدروجين عنصر متطاير وقابل للاشتعال والانفجار بدرجة عالية مما يتطلب معايير سلامة أعلى لإنتاجه ونقله وتخزبنه منعاً لحوادث التسرب والانفجارات.
 - •غياب الحوافز القانونية والتنظيمية فضلاً عن عدم وضوح الإطار القانوني المنظم لمشروعات انتاج الهيدروجين.
- •غياب الدراسات الفنية المتخصصة كالدراسات الخاصة بتقييم استخدام شبكة نقل الغاز الطبيعي في نقل الهيدروجين، والدراسات الخاصة بتقييم المرافق المحتملة لتخزين الهيدروجين (حقول الغاز المستنفذة على سبيل المثال). شكل رقم (2) يوضح تكاليف انتاج الهيدروجين بحسب المصدر.



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

خامساً: أهميّة الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- •إنّ الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة مجاورة للاتحاد الأوروبي يجعلها الموقع الأمثل لتلبية الطلب على الهيدروجين الأخضر في الاتحاد الأوروبي والذي يشهد تزايدًا سريعًا.
- تتمتع المنطقة بالعديد من إمكانات مصادر الطاقة المتجددة نظرًا إلى تسجيلها أعلى مستويات الإشعاع الشمسي وطاقة رياح جيدة. ويمكن لطرح إنتاج الهيدروجين الأخضر أن يعالج تحديات حالية مثل ذروات توليد الطاقة في مشاريع الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة .
- •يمكن ضخ الهيدروجين في شبكات أنابيب الغاز الطبيعي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يمكن استخدام البنية المتحتية الموجودة بالأساس بما يفيد مزيدًا من حلول الطاقة الخضراء بهدف تقليل استهلاك الغاز الطبيعي وانبعاثات الكربون.
- يعتبر الهيدروجين فرصة عظيمة التنويع الاقتصاد خاصةً بالنسبة إلى الدول المصدّرة للنفط والغاز. إذ يُمكن استخدام الطاقة المُنتجة من الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للانتقال من استهلاك النفط والغاز إلى مصادر الطاقة المتجددة والخضراء.







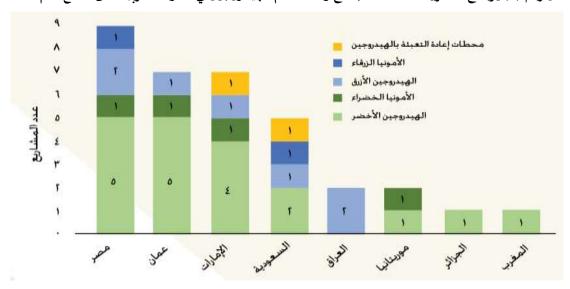
• بالنسبة إلى منطقة المغرب العربي، يمكن استخدام خطوط أنابيب الغاز الموجودة بالأساس والتي تربط شمال أفريقيا بالاتحاد الأوروبي في نقاط متعددة من أجل تصدير الهيدروجين، سواء من ليبيا وتونس والجزائر إلى إيطاليا أو من المغرب والجزائر إلى إسبانيا.

جدول رقم (2) يوضح مشروعات الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشروع	الدولة	
إنشاء محطة لتزويد السيارات بالهيدروجين منذ عام 2017.	الإمارات العربية المتحدة	
إنشاء محطة لتزويد السيارات بالهيدروجين منذ عام 2019.	المملكة العربية السعودية	
تم إطلاق مركز جديد للهيدروجين يهدف إلى بناء اقتصاد حول "الهيدروجين الأخضر" في	سلطنة عمان	
بداية عام 2020.	منطقه عمان	
تم إطلاق شراكة للبحث في إنتاج الهيدروجين الأخضر في عام 2019.	المغرب	
خطط استثمارية لمنشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر.	الأردن	

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

شكل رقم (3) يوضح المشروعات المعلنة لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى مطلع عام 2022.



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

سادساً: دور التكنولوجيا في صناعة الهيدروجين الأخضر:

• ربما تمثل المحللات الكهربائية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر الجائزة الكبرى في سلسلة قيمة الهيدروجين، وعلى غرار الخلايا الشمسية الكهروضوئية تُعد المحللات الكهربائية تكنولوجيا نموذجية تمر بمنحنى تعلم حاد، قد تكون اليوم في المرحلة التي مرت بها تكنولوجيا الخلايا الشمسية الكهروضوئية منذ 15 عاما، أي على أعتاب الانتقال من منتج متخصص إلى منتج عام. وعلى الرغم من أن هذه الصناعة الناشئة لا تزال في مرحلة التطوير، فإن المحللات الكهربائية المصنوعة في الصين أقل سعرا بنسبة 75% من تلك التي يتم تصنيعها في الغرب.







سابعاً: جهود جمهورية مصر العربية في مجال مشروعات الهيدروجين الأخضر:

- •أعلنت مصر رسميا بدء إنتاج الهيدروجين الأخضر- خلال انعقاد مؤتمر المناخ في شرم الشيخ في نوفمبر 2022 في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، كما بدأ التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى من "مصنع الهيدروجين الأخضر" عبر تحالف بين القطاع الخاص وصندوق مصر السيادي، في العين السخنة، وهو أول مصنع متكامل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في قارة أفريقيا.
- توقيع تسع اتفاقيات إطارية خلال مؤتمر المناخ بشرم الشيخ في نوفمبر 2022، مع مستثمرين محليين ودوليين، لتنفيذ مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باستخدام الطاقات المتجددة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بقدرات تصل إلى 47 ألف ميجاوات كافية لإنتاج 24 ألف ميجاوات من قدرات التحليل الكهربائي، لإنتاج 2.7 مليون طن من الهيدروجين الأخضر و 7.6 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويا في 2035 باستثمارات تصل إلى 85 مليار دولار.
 - •إبرام مذكرات تفاهم واتفاقيات لمشروعات الهيدروجين الأخضر بتكلفة تقديرية 83 مليار دولار حتى عام 2035.
- •تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والشركاء الدوليين. فعلى سبيل المثال، يوجد حاليا تعاون بين الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية من أجل تحديث الاستراتيجية المصرية المتكاملة للطاقة المستدامة (ISES) لعام 2040 لتشمل مكون الهيدروجين. كذلك توصلت الحكومة المصرية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى اتفاقية للتعاون في مجال وضع الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، من خلال تعيين مستشار من جانب البنك للمساهمة في تطوير هذه الاستراتيجية.
- •إصدار وزارة المالية السندات الخضراء لدعم الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة، ومنها مشروعات الهيدروجين الأخضر.
 - •تقديم حوافز غير ضريبية للمشروعات الخضراء، وفقا لقانون الاستثمار.
- تتبنى جمهورية مصر العربية معايير الاستدامة البيئية التي تستهدف بلوغ المشروعات الخضراء نسبة 50% من خطة عام 2025/2024.
- •تشكيل لجنة وزارية للبحث في جميع البدائل المكنة لتوليد الهيدروجين، والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا المجال الاستخدامها في مصر.









جدول رقم (3): يوضح ملخص مبادرات مشروعات إنتاج الهيدروجين في مصر

ملاحظات	أطراف القطاع الخاص	أطراف القطاع العام	الاتفاقية
بشأن مشروع تجربي لإنتاج الهيدروجين الأخضر بانتظام كخطوة أولى نحو (EPC + Finance) ثمّ التوسع في هذا المجال وصولًا إلى إمكانية التصدير.	شركة سيمنس الألمانية	الشركة القابضة لكهرباء مصر	خطاب نوايا (موقع في 14 يناير 2021) ومذكرة تفاهم (وقعت في أغسطس 2021)
بشأن مشروع متكامل لإنتاج ومعالجة وتداول وتجارة الهيدروجين الأخضر.	تحالف بلجيكي من شركة ديمي لأعمال التكريك وميناء أنتويرب، وشركة فلوكسي	الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وشركة أبوقير لإدارة وإنشاء الموانئ	اتفاقية تعاون (وقعت في مارس 2021)
بشأن مشروع إنشاء مصنع للأمونيا الخضراء من أجل التصدير إلى ألمانيا.	شركة «تيسين كروب» الألمانية	-	موافقة رئيس الوزراء في 27 مايو 2021 على السير في إجراءات توقيع مذكرة تفاهم
بشأن التعاون في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، وتقييم الجدوى الفنية والتجارية لمشروعات إنتاجهما المستهدفة في مصر.	شركة إيني الإيطالية	الشركة المصرية القابضة للغازات والشركة القابضة لكهرباء مصر	مذكرة تفاهم (وقعت في 8 يوليو 2021)
بشأن مشروع تجريبي لإنتاج الهيدروجين الأخضر محليا بغرض تزويد الحافلات السياحية بهذا الوقود النظيف.	شركة طاقة للكهرباء، التابعة لمجموعة طاقة عربية، مع شركة مان إنيرجي سوليوشنز الألمانية	_	مذكرة تفاهم (وقعت في أغسطس 2021)
بشأن إعداد دراسات للجدوى الاقتصادية وأفضل الفرص المتاحة بقطاع البترول لتنفيذ مشروعات استخلاص وتخزين ثاني أكسيد الكربون لإنتاج الأمونيا الزرقاء باستخدام أحدث التقنيات اليابانية.	شركة تويوتا - تسوشو اليابانية	الشركة المصرية القابضة للغازات والشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات	مذكرة تفاهم (وقعت في سبتمبر 2021)
بشأن مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بكميات تتراوح بين 50 – 100 ميجاوات، كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء.	شركة سكاتك النرويجية للطاقة المتجددة، وشركة فيرتي جلوب	صندوق مصر السيادي	اتفاقية شراكة (وقعت في أكتوبر 2021)
بشأن إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لتنفيذ مشروعات مشتركة في إنتاج واستخدام الهيدروجين والتقاط وتخزين واستخدام الكربون.	شركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية	الشركة المصرية القابضة للغازات	<u>"</u>

المصدر: الباحث من خلال الاتفاقيات المذكورة بالجدول







ثامناً: دور الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية في شأن الرقابة على الهيدروجين الأخضر:

طبقاً لأنواع الرقابة الثلاثة التي يمارسها الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية من رقابة مالية، والرقابة على الأداء، ورقابة الالتزام يمكن تنفيذ مهام الرقابة على مصادر الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر من خلال:

- •تقييم السياسات الحكومية في مجال الرقابة على البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة التي بدأت تتوسع لتشمل مجالات اقتصادية واسعة مع التوجه لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية والتركيز على الطاقة البديلة.
- التأكد من وضع استراتيجيات للطاقة البديلة متضمنة مشروعات الهيدروجين الأخضر بالوزارات المعنية كوزارات البيئة، والكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، وذلك في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة وتوجهاتها المستقبلية نحو الطاقة النظيفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- •التحقق من نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي للطاقة وتوفير مصادر بديلة للطاقة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة.
- •متابعة نسب تنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر القائمة وفقاً للخطط الزمنية الموضوعة مسبقاً للتحقق من عدم هدر الموارد وسوء الاستخدام.
- •التحقق من مستوى كثافة استخدام الطاقة بمختلف مصادرها من خلال قياس نسب الاستهلاك من وحدات الطاقة المنتجة ومقارنتها مع السنوات السابقة.
- التحقق من دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر باعتباره أحد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وفي ضوء المحاور السابق عرضها يمكننا التوصل إلى النقاط الآتية:

- •إن معظم المبادرات المرتبطة بمشروعات إنتاج الهيدروجين هي دراسات جدوى ومشروعات تجريبية، تهدف بالأساس إلى فهم المخاطر المالية والتكنولوجية المرتبطة بهذه المشروعات. وعلى الأرجح لن تحدث قفزات كبيرة في إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر طالما ظلت التحديات والعقبات القائمة حاليا.
- •إن تكاليف إنتاج الهيدروجين الأخضر من المتوقع أن تصبح قادرة على منافسة الهيدروجين المشتق من الوقود الأحفوري بحلول عام 2025، نتيجة الانخفاض الكبير المتوقع في هذه التكاليف، وذلك بفضل التطور التكنولوجي والاتجاه العالمي المتسارع للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري.
- في المعتاد يتم استهلاك معظم الهيدروجين المنتج عالميا محليا بالقرب من مواقع إنتاجه. ولكن على المدى البعيد، قد تزداد الحاجة إلى نقل الهيدروجين لمسافات طويلة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة عليه، سواء داخل أو خارج البلد المنتج فها، وسيكون هذا تحديًا رئيسيًّا آخر لتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر.
- •رغم اتخاذ الدولة المصرية لعدد من الخطوات المهمة والبارزة من أجل توطين مشروعات إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر في مصر، فإنه من الضروري المسارعة بالإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر حتى تكون بمثابة البوصلة لضخ الاستثمارات في هذه المشروعات. على أن يصاحب هذه الاستراتيجية مجموعة من السياسات التمكينية لتخفيف مخاطر المشروعات للمستثمرين ومؤسسات التمويل.







- الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية لتنظيم مشروعات إنتاج الهيدروجين واستخداماته المختلفة من خلال التعاون بين وزارتي البترول والثروة المعدنية، والكهرباء والطاقة المتجددة، فالهيدروجين يخضع حاليا لقانون الغاز، الذي لا يشمل إنتاج الهيدروجين من الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة.
 - •أهمية التوعية المجتمعية بفوائد الهيدروجين الأخضر كجزء من حل عام لتحديات التنمية المستدامة.
- •ضرورة تعزيز التعاون الدولي من خلال بناء تحالفات استراتيجية وشراكات دولية ومحلية للاستثمار المشترك في مشروعات، وإنشاء مجالس للهيدروجين الأخضر، والتعاون مع رواد التصدير في مجال الهيدروجين الأخضر مثل أستراليا والمغرب والولايات المتحدة والنرويج والسعودية والصين وغيرها؛ لوضع معايير دولية لإنتاج الهيدروجين الأخضر ونقله واستخدامه.
- •ضرورة دعم البحوث والتطوير في مجال الهيدروجين الأخضر، حيث من الضروري توفير البيانات وتشجيع الدراسات والأبحاث في كثير من المجالات المرتبطة بإنتاج واستخدام الهيدروجين، مع تسهيل إمكانية الوصول إليها.

الخاتمة:

إن التطور الكبير في مصادر الطاقة البديلة، سيؤدي إلى إعادة هيكلة الحضارة الإنسانية وإحداث تغيير جذري في طبيعة الأسواق المالية والظروف السياسية والاجتماعية وظهور مصطلح جديد وهو "حضارة الهيدروجين"، وللحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي والوصول لطاقة صفرية الكربون، إذ يمكن للهيدروجين الأخضر المُنتَج باستخدام موارد الطاقة المتدامة، ويمكن للبلدان الطاقة المتجددة أن يزود الدولة بمصدر للطاقة خالٍ من الكربون بما يدعم أهداف الطاقة المستدامة، ويمكن للبلدان الصاعدة ذات الموارد الجيدة من الطاقة المتجددة أن تنتج الهيدروجين الأخضر محليًا، بما ينطوي عليه ذلك من خلق فرص اقتصادية واعدة، وزيادة تأمين مصادر الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قادرة على أن تصبح مركرًا إقليميًّا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وذلك بما تزخر به من فرص واعدة تفوق كل التحديات.









المراجع:

- إيناس إسماعيل (2022)، "الهيدروجين الأخضر. قاطرة الطاقة للتنمية المستدامة"، مجلة آفاق مستقبلية، العدد 2 يناير. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.
- مدفوني هندي (2022)، "فجوة التمويل الأخضر: مراجعة النطاق ومستقبل احتياجات البحث- دراسة بيبليومترية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواق، مجلد 9، عدد 2 2414-1588 ISSN 1112-9255/E-ISSN عدد 2 2414
 - وائل حامد عبد المعطي (2022)، "تقرير حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الرابع من عام 2021" أوابك.
 - الموقع الالكتروني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار www.idsc.gov.eg
 - الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة البيئة المصرية، الشبكة القومية لرصد الانبعاثات http://www.eeaa.gov.eg
 - الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية https://mped.gov.eg
 - الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الدولي https://www.worldbank.org
- Burridge, E., 2019. Nouryon and Gasunie Study Green Hydrogen Expansion. Chemanager Int: www.nouryon.com/news-and-events/newsoverview/2019/nouryon-and-gasunie-study-scale-up-of-green-hydrogen-project-to meet-aviation-fuels-demand/.
- franziska.wehinger@fes-Jordan.org; abdallah@fes-jordan.org.
- Habib, Ali and Ouki, Mostefa (2021), Egypt's Low Carbon Hydrogen Development Prospects. The Oxford Institute for Energy Studies. Oxford Institute for Energy Studies.
- International Energy Agency (IEA) 2022. "Global Hydrogen Review 2022". IEA and Organisation for Economic Cooperation and Development, Paris.
- Kojima, Y., 2019. Hydrogen storage materials for hydrogen and energy carriers. Int. J. Hydrog. Energy 44,18179-18192. https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2019.05.119.
- Kosturjak, A., Dey, T., Young, M., Whetton, S., 2022. Advancing Hydrogen: Learning from 19 plans to advance hydrogen from across the globe. Future Fuels CRC.
- Lamb, K.E., Dolan, M.D., Kennedy, D.F., 2019. Ammonia for hydrogen storage, A review of catalytic ammonia decomposition and hydrogen separation and purification. Int. J. Hydrog. Energy 44, 3580-3593. https://doi.org/10.1016/j.ijhydene.2018.12.024.





إعداد السيدة/ إيمان الصيد قاضية بمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات التونسية والتوصيات: أيّة متابعة؟



لئن دأبت محكمة المحاسبات التونسية طيلة عقود على السعي المتواصل لمواكبة التطورات التي تطرأ على مجالات الرقابة والتقييم والتلاؤم مع المعايير المهنية الدولية في ممارسة اختصاصاتها المعهودة فإنّ الصلاحية الجديدة التي أناطها المشرّع بعهدتها بمقتضى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 والمؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتمثلة في متابعة توصياتها وملاحظاتها بنفسها تكتسي أهمّية بالغة من حيث تمكينها كجهاز رقابي من "تثمين مهامها وتقييم الأثر المتربّب عنها" ومن ثمّة تعزيز دورها في تحسين أداء المتصرّف العمومي وذلك في انسجام مطرّد مع التوجهات الجديدة في مجال الرقابة خاصّة في البلدان المنضوية ضمن النظام اللاتيني المعتمد على المحاكم المالية في إنجاز الرقابة على المالية العمومية. وممّا لا شكّ فيه أنّ محكمة المحاسبات تحظى بفضل صبغتها المزدوجة، باعتبارها تمثل القضاء المالي والجهاز الأعلى للرقابة في ذات الوقت، بمكانة هامّة ضمن منظومة الرقابة العمومية وتتمتع تبعا لذلك بصلاحيات واسعة في مراقبة أعمال الإدارة العمومية. فهي تقضي في حسابات المحاسبين العموميين وتزجر أخطاء التصرّف وتبتّ في النزاع المالي المحلّي المجانب إنجاز مهام رقابية ميدانية ومستندية تشمل التصرّف العمومي.

لأكثر تفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على:

المداخلات التي تم عرضها حلال الملتقى الدولي الذي نظّمته جمعيّة الأجهزة العليا للرّقابة الناطقة بالفرنسية AISCCUF يومي 19 و20 فيفري 2020 بمراكش بالمغرب حول "صياغة ومتابعة التوصيات". متوفر على الموقع الرسمي للجمعية المذكورة.

Danièle LAMARQUE, Contrôle et évaluation de la gestion publique : enjeux contemporains et comparaisons internationales, edt. Bruylant, Bruxelles, 2016, p. 206 et s .

Jean-Luc ALBERT et Thierry LAMBERT, La Cour des comptes : un pouvoir rédempteur ?, LGDJ, France, 2017, p 135 et s.

Danièle LAMARQUE, Contrôle et évaluation de la gestion publique: enjeux contemporains et comparaisons internationales, edt. Bruylant,





¹⁻ تم إحداث دائرة المحاسبات التونسية عقب الاستقلال كفرع من فروع مجلس الدولة وذلك بمقتضى دستور 1959 ثم تم من خلال دستور 2014 إقرارها كنظام قضائي مالى قائم بذاته وهو ما تم الإبقاء عليه بدستور 2022.

²⁻ القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات الرائد الرسمي عدد 39 المؤرّخ في 14 ماي 2019. ص. 1499.وقد ألغى وعوّض القانون الاساسي عدد 08 لسنة 1968 المؤرّخ في 08 مارس 1968 والمنظم لدائرة المحاسبات.

^{3 -} هذا المصطلح دارج استعماله في بعض الاجهزة العليا للرقابة في عديد البلدان على غرار تونس والعراق وأمّا في المغرب فيطلق عليه مصطلح "التتبع" انظر المادة 3 من مدونة المحاكم المالية المغربية .

⁴- Danièle LAMARQUE, Contrôle et évaluation de la gestion publique: enjeux contemporains et comparaisons internationales, edt. Bruylant, Bruxelles, 2016, p. 206.

⁵⁻ برزت المتابعة لأوّل مرّة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المنضوية ضمن الانموذج اللاتيني للأجهزة العليا للرقابة (وهو نظام قضائي ويعتمد على محاكم لممارسة الرقابة العمومية على عكس النظام الانقلوسكسوني الذي يعتمد على هيئات إدارية لممارسة الرقابة)، في فرنسا حيث تولت محكمة المحاسبات الفرنسية وضع إجراءات داخلية لتأمين هذه الوظيفة منذ سنة 2005. ومنذ تقنين المتابعة سنة 2011 وإدراجها بأحكام مجلة المحاكم المالية أصبحت المحكمة تتولى تأمين متابعة موسّعة لعدد هام من التوصيات وخصها بجزء من التقرير السنوي ليتم سنة 2022 إفرادها بتقرير مستقل عن التقرير السنوي لنشاط المحكمة. ونفس الشأن بالنسبة لبلجيكا حيث أصبحت متابعة التوصيات تتم بانتظام من قبل محكمة المحاسبات منذ سنة 2013 وبالمغرب من قبل المجلس الاعلى للحسابات منذ سنة 2009.





غير أنّ الصلاحيات الرقابية غير القضائية المعهودة المنوطة لهذه المحكمة وما تفضي إليه من تقارير لم تلق الصدى المناسب ولا الأثر المنشود إلا مؤخّرا وبصفة نسبيّة وذلك من خلال إقرار مبدأ نشر تقاريرها الرقابية انطلاقا من سنة 2011 بعد أن كان الأمر مقتصرا على نشر موجز لأبرز النقاط المضمّنة بالتقرير السنوي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية⁶. ثمّ وفي مرحلة لاحقة أقرّ القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 سالف الذكر لزوم نشر التقرير السنوي العام للمحكمة مع قابلية نشر تقاريرها الخصوصية.

ومما لا شك فيه أنّ نشر هذه التقارير من شأنه أن يعطيها بعض الأثر من حيث تمكين الإعلام، ومن خلاله الرأي العام، من متابعة مآل مسائل مثارة بالتقرير بعينها واستحثاث السلطة على تصحيح الوضع ممّا يمكن معه اعتبار النشر وسيلة من وسائل تثمين أعمال الجهاز. بيد أنّ نشر التقارير ليس كافيا لتثمين الأعمال لذلك أسند المشرّع التونسي عبر نفس القانون الأساسي للمحكمة صلاحية متابعة الملاحظات والتوصيات وهي مسألة حريّة بالدّرس والتّمحيص بالنظر إلى حداثها وما تكتسيه من أهمّية بالغة في تحقيق المنفعة من الرقابة وفي تمكين الجهاز من تقييم الأثر المنشود من أعماله وقيس نجاعته.

ويتطرّق هذا المقال إلى الإطار النظري والقانوني والإجرائي الذي يندرج ضمنه هذا الاختصاص الجديد التي تؤمّنه محكمة المحاسبات باعتباره مسألة مستجدة أفردها المشرّع التونسي بفصل وحيد ضمن قانون المحكمة ولا يتوفر بخصوصها سوى بعض الإشارات النادرة في بعض المراجع الفقهية المختصّة في مجالات الرقابة والمالية العمومية إلى جانب عدد قليل من المعايير الدولية التي لم تتناولها بصفة مفردة أو حصرية. ولذلك كان لزاما التطرّق في مبحث أوّل إلى أسس الانخراط في المتابعة ليتم النظر في كيفيات تنفيذها في مبحث ثان.

المبحث 1: أسس الانخراط في المتابعة:

لا يمكن بأيّة حال تناول مسألة متابعة تنفيذ التوصيات وفهم فحوى هذا التخويل القانوني الجديد دون التطرق إلى السياق الغام الذي نشأت فيه وظيفة المتابعة وفيه تبلورت المبادئ العامّة التي تم الاستقرار عليها في هذا المجال.

1- الانسجام مع التوجهات الحديثة في مجال الرقابة والمعايير المهنية الدولية:

في واقع الأمر تنضوي وظيفة متابعة التوصيات ضمن مسألة أشمل وأكبر وهي تثمين أعمال الجهاز الأعلى للرقابة واكسائه أكثر فعالية. والتثمين ليس هدفا في حدّ ذاته وإنمّا هو بدوره آليّة تروم من خلالها محكمة المحاسبات كبقية نظرائها المساهمة إيجابيا في تحسين عمل الإدارة العمومية وترشيد التصرف في المال العام.

⁷⁻ كانت المحكمة (دائرة المحاسبات سابقا) في ظل القانون الاساسي عدد 08 لسنة 1968 المؤرخ في 08 مارس 1968 تتولى متابعة تقاريرها بصفة عرضية وذلك بمناسبة إنجاز المهمّات الرقابية المتعلقة بنفس الهيكل. فضلا عن أن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية تتولى منذ إحداثها سنة 1993 متابعة التقارير السنوية لدائرة المحاسبات.



RECO

⁶⁻ كان القانون الاساسي عدد 8 لسنة 1968 المنظم لدائرة المجاسبات والنافذ آنذاك قد نصّ على أنّ دائرة المجاسبات ترفع تقريرها السنوي حول نتائج مهامها الرقابية إلى رئيس الجمهورية والذي يمكن له أن يأذن بنشر التقرير ,وإلى حدود سنة 2011 لم يأذن بنشر التقرير برمّته أبدا.





ويكتسي هذا المنحى بعدا كونيا حيث سلّمت منظمة الأمم المتحدة في قرارها الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 2011 حول "تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز الأجهزة العليا للرقابة" "بالدور المهم الذي تؤديه هذه الاجهزة في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وهو ما يفضى إلى تحقيق الأهداف والأولوبات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق علها دوليا8.

ويتضح من خلال الاطلاع على بعض المراجع الفقهية والدراسات ومخرجات الملتقيات التي تطرقت إلى الجوانب المتصلة بالرقابة المؤمّنة من قبل الأجهزة العليا أنّ موضوع متابعة تنفيذ التوصيات لم يكن وليد الصدفة أو من قبيل "الترف المهني" إن جاز القول بقدر ما كان نابعا من واقع الرقابة حيث حتّمه تطوّر نشاط الأجهزة العليا للرقابة وحاجها الماسة إلى المزيد من تفعيل دورها في عقلنة إدارة الشأن العام. ويذكر في هذا الصدد أنّه ولئن لم يتم التعرّض بصفة ضافية إلى مسألة المتابعة خلال الملتقى الدولي الذي نظمته محكمة المحاسبات الفرنسية بتاريخ 01 و02 ديسمبر 2011 بباريس بفرنسا حول "تطور المحاكم المالية" ولم يتم إفرادها بمداخلات إلاّ أنّه تم آنذاك التطرق لمتابعة التوصيات كاختصاص مستجدّ مرتبط بنشأة "مشغل صياغة التوصيات ومتابعة تنفيذها" وجاء كردّ عملي وفعّال على "الانتقادات القديمة التي لطالما طالت محكمة المحاسبات والتي تقول بأنّ أعمال المحكمة ناجعة ولكنها غير مشفوعة بمتابعة آثارها" 10.

وبالنظر إلى التطور متسارع النسق الذي شهدته هذه الوظيفة خاصة من حيث دعم علاقة الجهاز الأعلى للرقابة بالبرلمان في مراقبة ومتابعة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية قد أفضى إلى تنظيم ملتقى دولي من قبل جمعية الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية بمراكش بالمغرب في فيفري 2020 خصّص حصريا لتدارس مسألة "متابعة التوصيات الرقابية" وتم خلاله استعراض التجارب المقارنة في مجال متابعة التوصيات وشاركت في فعالياته محكمة المحاسبات التونسية بصفتها عضوة في الجمعية المذكورة. وقد تواصلت أشغال الجمعية المذكورة عن بعد نظرا لانتشار الكوفيد في إطار جلسات عمل تم خلالها إقرار مشروع "دليل للممارسات الفضلى حول صياغة التوصيات ومتابعتها "12 فيفرى 2022.





⁸⁻ وقد تم إصدار قرار ثان عن الجمعية العامة في 19 ديسمبر 2014 أكّد على أهمية هذه الجوانب وودعا إلى ضمان استقلالية الاجهزة العليا للرقابة وضرورة تعزيزها لتساهم في تحسين أداء الإدارة العمومية.

⁹- Didier MIGAUD, Allocation d'ouverture, « L'évolution des Juridictions Financières : Actes du colloque des 1er et 2 décembre 2011, organisé à la Cour des comptes par le CRDP, sous la direction de Stéphanie FLIZOT, p. 11.

¹⁰- "Une critique ancienne vis-à-vis de la Cour, est que ses travaux sont pertinents mais ne sont pas suivis d'effet", Gilles Pierre LEVY, «L'évolution du métier de magistrat à la Cour des comptes », in « L'évolution des Juridictions Financières : Actes du colloque des 1er et 2 décembre 2011, précité, p. 102.

¹¹⁻ نظمت جمعيّة الأجهزة العليا للرّقابة الناطقة بالفرنسية AISCCUF ملتقى دولي يومي 19 و20 فيفري 2020 بمراكش بالمغرب حول "صياغة ومتابعة التوصيات" ضمّ ممثلين عن 26 جهازا أعلى للرقابة (المغرب، الجزائر، فرنسا، كندا، بلجيكا، البرتغال، الكونغو، نيجيريا، الكامرون...إلخ). وقد شاركت محكمة المحاسبات التونسية بصفتها عضوة في الجمعية في فعاليات هذا الملتقى.

¹²- متوفّر على موقع الجمعية.





كما أنّه ولأهمّية الموضوع ودوره في تعزيز مكانة الجهاز الأعلى للرقابة وتفعيل أعماله خصّصت منظّمة الأوروساي ¹³EUROSAI من جهتها ملتقى في جانفي 2021 لتدارس "متابعة تنفيذ التوصيات" أفضى إلى إقرار "أهمّية الأثر الذي ينبغي أن يترتّب عن الرقابة المنجزة من قبل الأجهزة العليا للرقابة" واعتبار "المتابعة آلية أو أسلوب من ضمن الأساليب المعتمدة لقيس هذا الأثر ومن ورائه قيس مدى نجاعة الرقابة والجهاز في حدّ ذاته". وللإشارة تولّت المنظمة وضع "دليل أفضل الممارسات في متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية" في جانفي 2021.

وبعدما كان يتمّ في السابق "التركيز في أدبيات الأجهزة العليا للرقابة على المالية العمومية على أنّ الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله هو تحسين التدبير العمومي وحثّ المدبرين العموميين على ضمان الشرعية وتحقيق الفعالية والنجاعة والكفاءة في تدبيرهم" أصبح الحديث عن تثمين أعمال هذه الأجهزة وإعطائها الأثر اللازم يتنزّل في قلب مشاغل الأجهزة العليا للرقابة خلال السنوات الأخيرة. فبعد انتشار وتطوّر الرقابة التقليدية المعروفة برقابة الشرعية أو المطابقة تعزّز في أواخر التسعينات صنف جديد اصطلح عليه برقابة الأداء. وقد حظي هذا الصنف باهتمام الأجهزة المذكورة في إطار أعمالها صلب منظمة الانتوساي أن في علاقة بتطوير الوظيفة الرقابية وبتأطيرها عبر صياغة المبادئ والقواعد المهنية التي تحكمها حيث أنّ العديد من المعايير التي تنظم ممارسة رقابة الأداء تؤكّد في جزء هام منها على أهمية دور أجهزة الرقابة في المساهمة في تحسين التصرف العمومي ليس عبر الرقابة والتقييم فحسب وإنما أيضا عبر إبداء مقترحات تصحيحية وإسداء توصيات تساعد الهيكل محل الرقابة على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجاوز الهنات. وقد بلغ هذا التطوّر درجة هامة حتى أنّ الفقه الذي كان ينتقد خلال ثمانينات القرن الماضي افتقاد أجهزة الرقابة الخارجية وعلى رأسها محاكم المحاسبات لأيّة سلطة تجاه الهياكل المراقبة تخوّل لها إجبارها على تصحيح الأوضاع المشوبة بالإخلالات أن قد أصبح المحاسبات الأخيرة عن تمتعها "بسلطة التوصيات" علاوة على "سلطة الرقابة."

وعلى الرغم من ثراء منتجات منظمة الانتوساي بخصوص المعايير المهنية المتعلقة خاصّة بالرقابة على الأداء فإنّه يلاحظ عدم توفّر معايير مخصّصة حصريا للمتابعة حيث لا يوجد في الوقت الراهن سوى تنصيصات فرعية تهمّ متابعة تنفيذ التوصيات ضمن معايير مرتبطة دائما بباب الرقابة.

¹⁸- Stéphanie FLIZOT, Les relations entre les institutions supérieures de contrôle financiers et les pouvoirs publics dans les pays de l'Union Européenne, LGDJ-EJA, 2003, Paris, p. 17.



¹³- منظمة الأوروساي هي منظمة إقليمية متفرعة عن منظّمة الانتوساي وتضمّ الاجهزة العليا للقرابة بأوروبا.

¹⁴- أعمال الملتقى والدليل متوفران على موقع المنظّمة.

¹⁵⁻ إبراهيم بن بيه، نظام مسؤولية المدبّرين العموميين أمام القضاء المالي: دراسة قانونية وقضائية مقارنة، الطبعة الأولى ماي 2017، طوب بريس الرباط، ص. 21.

¹⁶⁻ وهي المنظّمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة INTOSAI وهي منظّمة غير حكوميّة مستقلّة تأسّست سنه 1953 من طرف الأجهزة العليا للرقابة العليا على المالية العمومية للدول الأعضاء المشاركة في منظّمة الأمم المتّحدة. وتهدف هذه المنظّمة إلى تشجيع تبادل الخبرات والآراء بين الأجهزة الأعضاء في مجال رقابة الأموال العموميّة.

¹⁷- G. ZAVELBERG, Vérification des organismes gouvernementaux et relations publiques, RIVCP, Avril 1989, cité in FLIZOT p. 17.



ومن أبرز هذه المعايير يذكر إعلان مكسيكو (إقرار 2007) بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والذي دعا إلى ضرورة إيجاد آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة. كما أكّد على وضع هذه الأجهزة "لأنظمة داخلية للمتابعة خاصةً بها للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها". كما يذكر المبدأ 12 (INTOSAI P12) حول قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين والذي ينص على أنه "ينبغي أن تمتلك الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الآليات المناسبة المنابعة نتائج الرقابة وتوصياتها" فضلا عن "التقدم بتقاريرها بشأن إجراءات المتابعة التي تتخذها فيما يتعلق بتوصياتها". "تسمح إجراءات المتابعة إلى المبدأ 20 (INTOSAI P20) والمتعلق بمبادئ الشفافية والمساءلة والذي اقتضى أنه يجب أن "تسمح إجراءات المتابعة... بأن تقوم المؤسسات الخاضعة للرقابة بالإدلاء بمعلومات حول الإجراءات التصحيحية المتخذة أو حول مبرزات عدم اتخاذ تلك الإجراءات". هذا ويجدر الرجوع إلى عدة معايير أخرى على غرار 100 INSSI والمتعلي بمعايير رقابة الأداء. وتقرّ هذه المعايير صلاحية الجهاز لإصدار توصيات يضمنها في التقرير الرقابي ويتولى متابعتها لاحقا. كما أسست للترابط الوثيق بين مشغل صياغة التوصيات ومشغل متابعة تنفيذها حيث أنّها في أغلبها بقدر ما تملي على الأجهزة أن تعمل على وضع الإطار الإجرائي واللوجستي والتنظيمي المناسب لمتابعة تنفيذ توصياتها بقدر ما تستحثها على وملائمة للإشكاليات التي تروم إيجاد حلول لها وقابلة للقيس والتقييم" والمفهومة ومناسبة وخاصة قابلة للتنفيذ وملائمة للإشكاليات التي تروم إيجاد حلول لها وقابلة للقيس والتقييم "وا".

2- التخويل القانوني لمحكمة المحاسبات في مادّة المتابعة:

دأبت محكمة المحاسبات في ظلّ قانونها القديم لسنة 1968على متابعة مدى تدارك ملاحظاتها عند تولّها إنجاز مهمة رقابية تتعلق بهيكل خضع لرقابتها سابقا كما أنّها تتولّى في بعض الأحيان متابعة التوصيات التي تحيلها لمصالح وزارة المالية بمناسبة إعداد التقرير المتعلق بمشروع قانون ختم الميزانية. ولا يمكن التغاضي عن الدور المهم الذي قامت به الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية التابعة لرئاسة الجمهورية منذ إحداثها سنة 1993 في متابعة التقارير السنوية الصادرة عن المحكمة وذلك في إطار ممارستها لمهمّة متابعة تقارير الرقابة والتفقّد التي تعدّ في شأنها تقريرا سنويا يضمّ أهمّ الاستنتاجات.

وشكّل صدور القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 منعرجا هاما حيث مكّن المحكمة من مواكبة المستجدات وترجمة اقتدائها بالمعايير الدولية التي تدعو إلى توفير متابعة للتوصيات والتقارير الرقابية وذلك عبر إقرار المتابعة كاختصاص مفرد. فقد نصّ الفصل 16 من القانون المذكور على أنّ المحكمة تتولّى "متابعة نتائج أعمالها ومدى الأخذ بتوصياتها وفق الصيغ المقرّرة للرقابة على التصرّف".

¹⁹- تم خلال الملتقى الدولي الذي نظّمته جمعيّة الأجهزة العليا للرّقابة الناطقة بالفرنسية AISCCUF يومي 19 و20 فيفري 2020 بمراكش بالمغرب حول صياغة التوصيات ومتابعة تنفيذه تخصيص جزء من المداخلات والنقاش حول أهمية بلورة التوصيات من حيث صياغتها والشروط التي يناغي توفرها حتى تكون قابلة للتنفيذ وأيضا قابلة للمتابعة والتقييم.







ولا ربب أن الارتقاء بالمتابعة من مستوى الممارسة العرضية الضيّقة إلى مستوى المهامّ المضمونة بالتشريع يعكس نيّة المشرّع في تطوير الجهاز وتعزيز مكانته في منظومة الرقابة العمومية وهو توجّه بدأ في الانتشار خلال العقد الأخير في عديد البلدان. فبالرجوع إلى القانون المقارن يتضح أنّ فرنسا تولّت تقنين هذه المهمة لأول مرة سنة 2011 بمقتضى قانون المالية المعديلي المؤرخ في 29 جويلية 2011 والذي أدرج صلب مجلة المحاكم المالية ثم وإثر تنقيح 2016 تم تخصيصها بفصلين ضمن المجلّة وهما الفصل 143 والفصل 243 اللذين ينظمان المتابعة على المستوى المركزي وعلى مستوى الغرف الجهوية. أما بالنسبة إلى القانون المغربي فقد تمّ تقنين صلاحية المتابعة سنة 2016 حيث تضمّنت مدونة المحاكم المالية في مادّتها 3 أحكاما تخوّل للمجلس الأعلى للحسابات "تتبّع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية"²⁰.

ويستشف ممّا سبق أنّ محكمة المحاسبات التونسيّة قد انخرطت مبكّرا نسبيا في مصاف الأجهزة العليا للرقابة التي بادرت بتركيز المتابعة كاختصاص قائم الذات وبذلك تعتبر تونس من ضمن الدول العربية والافريقية السباقة في تكريس المعايير الدولية عبر التشريع الوطني في الكثير من المجالات ذات العلاقة بالرقابة. مع العلم بأنّ وثيقة شرح الأسباب المتعلقة بمشروع القانون الأساسي أشارت في ديباجتها إلى أن هذا المشروع "قد اعتمد في صياغته المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة"²².

المبحث 2: إجراءات المتابعة وكيفيات تنفيذها:

يقتضي تفعيل الأحكام القانونية المتعلقة بالاختصاص توفير الأطر والإجراءات الكفيلة بضمان السير العادي لتنفيذ ما يتعين من أعمال واتخاذ ما يلزم من قرارات. ولا جدال في أنّ تولّي محكمة المحاسبات تنزيل أحكام الفصل 16 سالف الذكر لا يخلو من إشكاليات تطرح في ما يتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في الممارسة وكيفيات إنجاز المهمّات ذات العلاقة.

1- الصيغ والإجراءات المستوجب اعتمادها:

لم يخصّ المشرّع المتابعة بإجراءات بعينها، وإنما ألزم محكمة المحاسبات بمقتضى الفصل 16 المذكور آنفا، باحترام واستعمال نفس الصيغ المقرّرة للرقابة على التصرّف. ويجدر التذكير بأنّه ولئن لم يحدّد المشرّع المغربي الإجراءات التي ينبغي اعتمادها في "التتبع" فإن نظيره الفرنسي قد خصّص عديد الفصول من مجلة المحاكم المالية لضبط الإجراءات التي يتعين اتباعها عند متابعة التقارير الرقابية خاصة على مستوى الغرف الجهوية وهي ترمي إلى استغلال المتابعة في دعم دور الجهاز في معاضدة مجهودات الهياكل العمومية الخاضعة عبر تمييزها بإجراءات خصوصية وهي تتطرّق في بعض أحكامها إلى كيفية حصول الغرف الجهوية على الردود من الجهات موضوع المتابعة بصفة دورية وآلية وتضبط إجراءات إعداد تقارير نتائج المتابعات التي تفضى إلى ملخّصات موجزة تحال إلى المقرر العام لمحكمة المحاسبات لتنــشر



²⁰- المجلة متوفرة على شبكة الانترنيت وعلى موقع الرسمي لمحكمة المحاسبات الفرنسية .

²¹⁻ المدوّنة متوفّرة على شبكة الانترنيت.

²²⁻ وهي وثيقة منشورة على الموقع الرسمي للمحكمة. انظر الصفحة الأولى منها.





ضمن التقرير السنوي وانطلاقا من سنة 2022 أصبحت موضوع تقرير مستقل بذاته إلى غير ذلك من الاجراءات والتفاصيل.

وباعتبار الصياغة غير الدقيقة للفصل 16 المذكور أعلاه، مقارنة بالقانون الفرنسي كمثال، يتعين التوقف عند بعض المسائل. فبالنسبة إلى صيغ المتابعة بيّنت التجارب وممارسات الأجهزة النظيرة وجود ثلاث صيغ على الأقلّ وهي المتابعة المستندية وتتمّ عبر التلقّي الدوري لتقارير من الهياكل محلّ المتابعة حول التدابير التي تم اتخاذها في إطار تدارك الهنات التي رفعها الجهاز ضمن تقريره الرقابي ويتم عادة في هذا الإطار الاستعانة بمنصة إلكترونية تفاعلية تمكّن هذه الهياكل من التصريح بالتدابير المنجزة.

كما توجد المتابعة الموجزة أو الضيقة وتكون موجزة وتستغرق حيزا زمنيا ضيقا. هذا فضلا عن المتابعة الميدانية وتتمثل في إنجاز مهمة متابعة لصيقة تنجز على عين المكان وتتم باعتماد نفس الصيغ والإجراءات المعهودة في الرقابة عادة. والملاحظ في هذا الصدد أنّ محكمة المحاسبات قد توخّت أثناء شروعها في تنزيل الفصل 16 المذكور اعتماد المتابعة بصيغتها الميدانية (بمناسبة إنجاز المتابعة الأولى) ثم المستندية في مرحلة موالية (المتابعة الثانية) وسيتم عرض ذلك لاحقا بأكثر تفاصيل.

وقد مثّل الفصل 18 من القانون الأساسي للمحكمة والذي ينصّ على أنّه "تقضي محكمة المحاسبات وتباشر رقابتها بصفة لاحقة اعتمادا على المستندات المقدّمة إليها وعلى عين المكان. تجرى أعمال الرقابة الميدانية بعد إعلام الجهة الخاضعة للرقابة كتابيا" هو السند الذي خوّل لها اعتماد الصيغتين وهو بذاته يفرض عليها في حال إقرار إنجاز مهمّة متابعة ميدانية أن تعلم كتابيا الهيكل المعني قبل أن تباشر المهمّة، وعلى نحو ما يتم بالنسبة للمهام الرقابية الميدانية. وفي انتظار ما ستسفر عنه التجربة التونسية في مجال المتابعة يجدر التنويه إلى النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى محكمة المحاسبات الفرنسية بفضل اعتمادها جميع صيغ المتابعة المذكورة آنفا بما مكّنها من بلوغ معدّل 1700 توصية تخضع للمتابعة سنوبا مركزبا وجهوبا23.

أمّا بالنسبة إلى الإجراءات التي يتعيّن اعتمادها أثناء تنفيذ مهمّة المتابعة خاصة منها الميدانية فباعتبار عدم توفّر إجراءات خصوصية تنظم وظيفة المتابعة وضرورة اعتماد "الصيغ المقررة للرقابة على التصرف" يصبح الرجوع إلى ضوابط وقواعد الرقابة على التصرف هو الحل الأسلم.

وعليه يتعلّق الأمر في نهاية المطاف بالإجراءات التي تم التنصيص عليها ضمن الباب السادس خاصة من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 ولكن أيضا بكل فصل أو فقرة من فصل تتعرض للرقابة على التصرف. ويفضي الاحتكام لهذه المراجع إلى إقرار التقيّد بعديد المبادئ الإجرائية أثناء إنجاز متابعة نتائج أعمال المحكمة.

²³- M. BOUVIER, M.-C. ESCLASSAN et J.-P. LASSALE, Finances publiques, Paris, LGDJ, Lextenso, 2019-2020, 18e éd., p. 570.







ويذكر من ذلك ضرورة اعتماد البرمجة بما يعني أنّ مهام المتابعة المزمع إنجازها يجب أن تخضع للبرمجة من قبل الدائرة ²⁴ المعنية ثم المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة ضمن البرنامج السنوي للمحكمة. كما يتولّى رئيس الدائرة المختصة تعيين القسم أو أعضاء الدائرة المكلّفين بإنجاز مهمات الرقابة وبتقديم تقرير في ذلك وفي حال إنجاز مهمة متابعة ميدانية يتم إعلام الجهة محلّ الرقابة سابقا بمهمّة المتابعة وذلك كتابيا بمقتضى إذن بمهمة مؤشّر من قبل الرئيس الاوّل للمحكمة على غرار ما يتم بالنسبة لمهامّ الرقابة الميدانية.

هذا وتبلّغ محكمة المحاسبات تقريرها حول نتائج عمل المتابعة وتوصياتها إلى الهياكل محلّ المتابعة والتي يتعيّن عليها موافاة المحكمة في أجل لا يتعدّى خمسة وأربعين يوما بأجوبتها إن وجدت مدعّمة بالإثباتات اللازمة. وفي مرحلة أخرى يعرض التقرير المعني على مداولات الدائرة المختصة مرفقة بأجوبة الأطراف المعنية إن وجدت وملحوظات النيابة العمومية لدى المحكمة وكذلك برأي سلطة الإشراف تم يعرض على لجنة التقرير والبرمجة ومنه يعرض على المصادقة من قبل الجلسة العامة ثم يتم نشره ضمن التقرير السنوي للمحكمة.

ويستشفّ ممّا سبق بيانه أنّه، ولئن لم يخصّ المشرّع التونسي وظيفة المتابعة بإجراءات معيّنة تتناغم مع خصوصيّة هذه الوظيفة فإنّه بإخضاعه لها لنفس الاجراءات التي تحكم سير مهمّات الرقابة على التصرّف لا يخلو من إيجابيّات يكمن أبرزها في ضمان تمتع الهيكل محلّ المتابعة بذات الحقوق التي يحظى بها عند خضوعه لمهمّة رقابة على غرار حقّه في الردّ والتعقيب بالحجّة والإثباتات على نتائج عملية المتابعة واعتماد آلية التحاور بينه وبين فريق القضاة المتابعين فضلا عن إشراكه في بلورة التوصيات ومقترحات التصحيح.

وعلى صعيد آخر، لم يحدّد المشرّع التونسي نطاق المتابعة تماما كما لا توضح المعايير المهنية الدولية هذه المسألة. بيد أنّ الممارسات الموجودة على مستوى الأجهزة العليا للرقابة قد أفرزت وجود توجّهين اثنين. ويتمثّل التوجه الأوّل في الاقتصار على متابعة التوصيات دون غيرها²⁵ كما هو الشأن بالنسبة إلى المجلس الاعلى للحسابات المغربي في حين يخصّ التوجّه الثاني متابعة جميع التوصيات والملاحظات المضمنة بالتقارير الرقابية على غرار محكمة المحاسبات الفرنسية²⁶. ويظلّ هذا الفرق نظريا وغير ذي أثر على الواقع باعتبار أن متابعة مدى تجسيد توصية ما لا يكون بمعزل عن النظر في مدى تدارك النقص في حدّ ذاته.

وعودة على المثال التونسي يبدو جليّا أنّ الفصل 16 سالف الذكر قد استعمل مصطلح "نتائج أعمال المحكمة" بما يفسح المجال للبحث عن مقاصد المشرّع. فأعمال محكمة المحاسبات متعددة ومتنوعة ومآلاتها مختلفة، حيث بوصفها ممثلة القضاء المالي، تقضي المحكمة في حسابات المحاسبين وتزجر أخطاء التصرف وتراقب حسابات تمويل الحملات الانتخابية كما تقضي فيها وتتدخّل أيضا في النزاع المالي المحلّي وهي جميعها أعمال ذات صبغة قضائية تفضي إلى إصدار أحكام قضائية. وبوصفها الجهاز الأعلى للرقابة تقوم المحكمة بأعمال ذات صبغة رقابية غير قضائية تفضي إلى تقارير ذات صبغة إداريّة.

²⁶- كما يتم أحيانا متابعة اللوائح والمذكرات الاستعجالية التي يوجهها الرئيس الأول للجهاز لسلط الاشراف حول مسائل بعينها تكتسي طابع التأكد والخطورة.



²⁴⁻ هي تشكيلة داخلية لمحكمة المحاسبات وتوجد حاليا 16 دائرة بين مركزية وجهوية إلى جانب دائرة زجر أخطاء التصرف.

²⁵- انظر الجريدة الرسمية المغربية الصادرة في 23 مارس 2023 ص 2821 وما يلها حول " تتبع التوصيات الصادرة عن المجلس الاعلى للحسابات والمجالس الجهوبة للحسابات".





ولا ريب أنّ الصيغة العامة وغير الدقيقة التي ورد عليها الفصل 16 المذكور آنفا فضلا عن خلوّ كلّ من وثيقة شرح الأسباب المتعلّقة بمشروع القانون ومداولات مجلس نوّاب الشعب من أيّة معطيات في هذا الخصوص يفرض اللجوء إلى الاحتكام إلى مضامين المعايير الدولية والممارسات الفضلى في انتظار أن تتولّى المحكمة في قادم الأيّام وضع الأطر والمراجع الإجرائية ومذكّرات العمل التوضيحية اللازمة. ومن الواضح أنّ أغلب المعايير الدولية والممارسات الفضلى تقرّ متابعة التقرير الرقابي وما يتضمّنه من توصيات أو ملاحظات أو كلاهما. ويستثنى من المتابعة الاعمال ذات الصبغة القضائية في فرنسا كما هو في المغرب كما تستثنى التقارير المتّصلة بالمصادقة على حسابات الدولة.

وخلاصة القول يبدو أنّ المهمّ هو أن تتعلق المتابعة بمسائل تتطلب اتخاذ اجراءات ووجّهت بخصوصها توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ وبالتالي قابلة للمتابعة وللتقييم من قبل المحكمة حتّى يتستّى قيس مدى تجسيد هذه التوصيات ومدى تدارك النقائص موضوع الملاحظات ومعاينة الصعوبات والإكراهات التي حالت دون ذلك.

2- كيفيات تنفيذ المتابعة: مهمة متابعة تقرير التصرف في التراث الأثري أنموذجا:

شرعت محكمة المحاسبات في تفعيل مضامين الفصل 16 من قانونها الأساسي في جانفي 2020 الموافق لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. ولعل عزمها الراسخ على تقييم أثر أعمالها على المجموعة الوطنية وقيس مدى مساهمتها في تحسين حياة المواطنين هو الوازع الأساسي الذي دفع في اتجاه الشروع مبكّرا في إخضاع بعض تقاريرها للمتابعة الميدانية لرصد المستجدّات.

وفي هذا الإطار بالتحديد تندرج أوّل مهمّة متابعة ميدانية أنجزتها المحكمة لمتابعة الملاحظات والتوصيات المضمنة بتقريرها الرقابي المتعلّق بالتصرّف في التراث الأثري المنشور سنة 2014. وقد غطّت أعمال المتابعة نفس المجالات التي خضعت للرقابة على غرار الاستكشاف والبحث العلمي والحماية القانونية والمادية للعقارات والمنقولات الأثرية فضلا عن إحياء التراث واستغلاله. وشملت المتابعة عديد الهياكل العمومية المتدخّلة في القطاع.

وبيّنت أعمال المتابعة الميدانية أنّ النقائص التي تمّ رفعها بالتقرير محلّ المتابعة قد تمّ تجاوز 20% منها فقط مع الانطلاق في تنفيذ بعض الإجراءات التصحيحية التي لم تشمل سوى 19% من النقائص في حين ظلت البقية قائمة. وباعتبار أن المتابعة تقع تحت طائلة نفس الإجراءات التي تحكم سير الرقابة تم نشر نتائج المتابعة الميدانية المذكورة ضمن التقرير السنوى للمحكمة عدد 32 مرفقا بردود الهياكل المعنية 27.

وبهذه المناسبة اتضح للمحكمة أنّ إخضاع تقاريرها للمتابعة كفيل بأن يكشف لها بصفة ملموسة ومدعمة بالأرقام والنسب والإحصائيات درجة حرص المتصرف العمومي على تفعيل توصياتها والاستفادة من تقاريرها ونتائج أعمالها والكشف عن الصعوبات التي تحدّ من جهوده من جهة ومدى فاعلية ونجاعة عملها الرقابي من جهة أخرى.





^{.285} منشور على الموقع الرسمي للمحكمة المحاسبات عدد 32 منشور على الموقع الرسمي للمحكمة ، ص. 285 .





وبالنظر إلى ضعف نسبة إنجاز التوصيات وتدارك النقائص مثل ما تمّ ذكره وحيث تقرّ الممارسات الفضلى المعتمدة لدى الأجهزة العليا للرقابة التي تتولّى تأمين متابعة نتائج أعمالها الرقابية بنفسها بأنّ عملية المتابعة تستمرّ إلى حين بلوغ نسبة محدّدة 28 من النقائص التي تم تداركها وتنفيذ التوصيات بشأنها في حين تجدر مواصلة المتابعة في غير هذه الحال، تولّت المحكمة خلال سنة 2022 مواصلة أعمال المتابعة المتعلقة بالتقرير المذكور في إطار عملية متابعة ثانية. وقد أنجزت هذه المتابعة باعتماد الصيغة المستندية أساسا وتمّ تدعيمها ببعض الزيارات الميدانية لعيّنة من المواقع والمعالم والمتاحف الأثرية والفضاءات المخصّصة لخزن القطع الأثرية، فضلاً عن عقد عدّة جلسات عمل لتدارس أبرز الصعوبات التي حالت دون تنفيذ توصيات المحكمة.

واتضح للمحكمة خلال إنجاز المهمّة تسجيل تحسّن ملحوظ في التصرف في عديد الجوانب ذات العلاقة بقطاع التراث بفضل تضاعف جهود الهياكل المتدخلة فيه ولكن أيضا في جزء منه كان نتيجة لتجسيد توصيات المحكمة التي تمّت صياغتها في ضوء نتائج المتابعة الأولى ويذكر من ذلك تكوين لجان عمل داخلية تعنى بالاستكشاف والبحث العلمي وأخرى مكلّفة بتحيين الإطار القانوني المنطبق على التصرف في التراث الأثري فضلا عن التوصل إلى توضيح عديد الإجراءات المتعلقة بصيانة القطع الأثرية والمخطوطات وترميمها وإدراج مواقع أثرية ضمن المسالك السياحية والشروع في تنفيذ مشاريع كانت معطلة وترمي إلى صيانة عدد من المتاحف على غرار متحف باردو حماية مواقع أثرية والنهوض بها على غرار الموقع الأثري قرطاج سيدى بوسعيد.

وتسنّى للمحكمة في ضوء نتائج أعمال المتابعة الثانية الإطلاع على مدى تطور نسب الإنجاز كما تمكنت من تحديد المؤشر العام للمتابعة والذي عكس لها تسجيل تحسن ملحوظ في التصرف في الجوانب والأنشطة التي كانت محلّ متابعة ميدانية حيث مرّت نسبة الإنجاز من 20 % سنة 2020 إلى 47 % سنة 2022. وأقرّت في ضوء ذلك مواصلة عملية المتابعة المستنديّة لتقييم تفعيل ما تبقى من توصيات وتدارك النقائص العالقة على أن تتم موافاة سلط الإشراف بنتائج ختم مهمة المتابعة مرفقة بتوصيات.

خلاصة:

من المؤكّد حسب التجارب المقارنة أن المتابعة ستمكّن الرقابة من اكتساء مدلولها الكامل حيث ستخوّل الجهاز الأعلى للرقابة مكانة مركزية في منظومة الرقابة ليس فقط عبر توسيع صلاحياتها ومنحها اختصاصات بعينها وإنما عبر دعم سلطة التوصية التي تمتلكها والتي بفضلها يشهد دورها تطورا هاما يجعل منها مساندا للمتصرف العمومي وفاعلا في أعمال الإصلاح والتصحيح. وسيكون لهذا التوجّه الآثار الإيجابية على كافّة الهياكل الخاضعة لرقابة محكمة المحاسبات. كما ستمكن المتابعة المحكمة من العمل على تحسين جودة التقارير الصادرة عنها وخاصة جودة التوصيات من حيث احترام مقتضيات قابلية المتنفيذ والتناسب مع النقائص وأهمية المضمون ودقة الصياغة وقابلية المتابعة ...إلخ.

^{28- &}quot;حسب الممارسات الفضلى التي أفرزتها خاصة تجارب محاكم المحاسبات المنضوية ضمن جمعية الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية وخاصة منها الفرنسية والمغربية في حال لم يتسن بلوغ نسبة 80% خلال ثلاث عمليات متابعة يتمّ رفع نتائج المتابعة الثالثة والاخيرة مرفقة بتوصيات الجهاز الأعلى للرقابة الى سلط الاشراف لتتولى اتخاذ ما يناسب من اجراءات إزاء المسائل العالقة". انظر التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 32 منشور بالموقع الرسمي للمحكمة.



STE STE





ويتم في الوقت الراهن احتساب مؤشر المتابعة ضمن مؤشرات قيس نجاعة أداء الجهاز الأعلى للرقابة على غرار كندا والجزائر فضلا عن أنّها تمثّل آلية جيدة تستعملها بعض الأجهزة على غرار هولندا وبلجيكيا ومصر وفرنسا وكندا في مساعدة السلطة التشريعية والحكومة على تحسين أداء البرامج العمومية. كما تستعمله محكمة المحاسبات الفرنسية والتي تعتمدها سنويا ضمن تقرير الأداء الذي ترفعه رفقة مشروع ميزانيتها للبرلمان كل سنة. فهل ستشهد الفترة القادمة مثل هذا التطور والتعزيز بخصوص ممارسة صلاحية المتابعة من قبل محكمة المحاسبات أم أنّ الأمر ما زال يستدعي المزيد من الوقت والجهود التحضيرية لتوفير أسباب النجاح؟

قائمة في المراجع:

1-المراجع القانونية:

- القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.
 - القانون الأساسي عدد 08 لسنة 1968 المؤرّخ في 08 مارس 1968 والمنظم لدائرة المحاسبات.
 - مدونة المحاكم المالية المغربية.
 - .Le code des juridictions financières (françaises)-
- وثيقة شرح الأسباب المرفقة بمشروع القانون الأساسي المتعلق بمحكمة المحاسبات والذي تمت المصادقة عليه في 30 أفريل 2019. منشورة بالموقع الرسمي لمحكمة المحاسبات.
 - مداولات مجلس نواب الشعب بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بمحكمة المحاسبات.

2- مراجع فقهية:

- إبراهيم بن بيه، نظام مسؤولية المدبّرين العموميين أمام القضاء المالي: دراسة قانونية وقضائية مقارنة، الطبعة الأولى ماي 2017، طوب بريس الرباط.
- -Stéphanie FLIZOT, Les relations entre les institutions supérieures de contrôle financiers et les pouvoirs publics dans les pays de l'Union Européenne, LGDJ-EJA, 2003, Paris.
- -Gilles Pierre LEVY, «L'évolution du métier de magistrat à la Cour des comptes», in « L'évolution des Juridictions Financières : Actes du colloque des 1er et 2 décembre 2011, p. 102.
- -Danièle LAMARQUE, Contrôle et évaluation de la gestion publique: enjeux contemporains et comparaisons internationales, edt. Bruylant, Bruxelles, 2016 .
- -Jean-Luc ALBERT et Thierry LAMBERT, La Cour des comptes: un pouvoir rédempteur ?, LGDJ, France, 2017.
- -Didier MIGAUD, Allocation d'ouverture, «L'évolution des Juridictions Financières: Actes du colloque des 1er et 2 décembre 2011, organisé à la Cour des comptes par le CRDP, sous la direction de Stéphanie FLIZOT.
- -M. BOUVIER, M.-C. ESCLASSAN et J.-P. LASSALE, Finances publiques, Paris, LGDJ, Lextenso, 2019-2020, 18e éd., p. 570.

3- مصادر مختلفة:

- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات منشور بالجريدة الرسمية المغربية الصادرة في 23 مارس 2023 ص 2821 وما يلها.
 - التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 32 منشور على الموقع الرسمي للمحكمة، ص. 285.
- -Les actes du séminaire professionnel de l'AISCCUF qui s'est tenu à Marrakech/Maroc en février 2020 sur le thème des recommandations.
- -Les normes (ISSAI) émises par l'INTOSAI (site web de l'organisation).



200



دور التدقيق في الانتعاش الاقتصادي ما بعد الجائحة - الجهاز الأعلى للرقابة بباكستان

إعداد السيد/ محمد عمران - مدير مساعد (التدقيق في نظم المعلومات) - المدقق العام في باكستان، اسلام أباد ترجمة السيد/ عبد الباقي مادني - قاضي (محتسب رئيسي) بمجلس المحاسبة الجزائري

مقدمة:

جائحة كورونا (كوفيد-19).

لا يمكن اعتبار جائحة كورونا (كوفيد-19) حالة طوارئ صحية غير مسبوقة فحسب، بل إنها مرتبطة كذلك بما تخلفه من أثار اقتصادية جسيمة. فمع ظهورها، تضاعفت استجابة في حالات الطوارئ الصحية في عدة مرات إلى جانب دور التدقيق الذي يُعترف به كداعم هام في آلية الاستجابة الحكومية من خلال ضمان المساءلة والشفافية في تسيير المالية العامة. في الماضي، كانت هناك بعض حالات الطوارئ الصحية الأخرى مثل الإيبولا وحمى الضنك وما إلى ذلك، والتي وفرت بعض التوجيهات للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) حول الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، لكن هذا بالطبع لم يكن على قدم المساواة مع حجم فيروس كورونا. وبالتالي، يقترح هذا المقال بعض الأدوار الهامة للتدقيق في الانتعاش الاقتصادي بعد



خلال السنتين الماضيتين كان جدول أجندة الأعمال الأبرز لجميع الحكومات يتمثل في حماية سبل عيش الجماهير بإقرار الإغلاق وفرض القيود على التجمعات. وفي هذ الظرف، كان الوصول إلى المعلومات والحوكمة المادية للمدققين هو الآخر محدودا أيضا، مما أدى إلى تنازلات بخصوص الإشراف الحاسم وعمليات الرقابة الرئيسية لاستجابة الحكومات السريعة للوباء. إذ تم استبدال المشاركة المباشرة للمدققين ميدانيا بمقاربة العمل من المنزل، حيث كان هناك وصول محدود للمعلومات وتقديم التوضيحات من الجهة الخاضعة للرقابة إلى جانب عدم إتاحة الزيارات الميدانية والأنشطة الرقابية. كما أدى ذلك إلى تأخر الردود على الاستفسارات أثناء عمليات التدقيق، وكذا الحال بالنسبة لتنفيذ وإصدار تقارير التدقيق.





ومنذ أن تحسن الوضع الوبائي إلى حد ما، أعادت معظم الحكومات فتح العديد من الأنشطة يوما بعد يوم، كما استأنفت الأجهزة العليا للرقابة برامجها المنتظمة للتدقيق مع تضمين عمليات التدقيق اللاحقة خلال فترة الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بكورونا (كوفيد-19). وفي باكستان، عادت الوضعية إلى حالتها الطبيعية، حيث يجري توفير الموارد الحكومية للمساعدة في التعافي. وفي هذا الظرف، يضطلع الجهاز الأعلى للرقابة في باكستان بمسؤولية ضمان المساءلة والشفافية.

الدور المحوري خلال مرحلة ما بعد الجائحة:

أولاً:

إنّه لمن المناسب التأكد من أن النفقات المدققة يجب أن تبدأ من استجابة الحكومة لكورونا (كوفيد-19) خلال مرحلة الطوارئ وتستمر تدريجيا حتى مرحلة ما بعد الطوارئ. وخلال نشاط التدقيق هذا، يجب أن يأخذ التدقيق بعين الاعتبار البرامج ذات الأولوية القصوى للحكومات من حيث المخاطر والأهمية مقترنة بتوفير البيانات من الجهة الخاضعة للرقابة. سيواجه التدقيق بالتأكيد بعض العوائق مثل فقدان مسارات التدقيق، والمسائل المتعلقة بالتحقق المادي، والقيود المتعلقة بالوصول إلى المعطيات، غير أنه يجب البحث عن بعض الإجراءات البديلة للتخفيف من هذه العوائق.

ثانياً:

لا يقتصر دور عمليات التدقيق على خطط التدقيق الروتينية ولكن ينبغي فضلا عن ذلك تدقيق الصناديق الخاصة والتبرعات وحزم الإغاثة التي أعلنت عنها الحكومات، فعلى سبيل المثال، في حالة حكومة باكستان، تم الإعلان عن حزمة به 900 مليار روبية لمخططها الإغاثي في مارس/ آذار 2020. ولذا، يجب أن يوفر التدقيق ضمانات ليس فيما يخص الميزانية العادية فحسب، بل أيضا فيما يخص حزم الإغاثة الخاصة. ومن ثم، فإن التدقيق سيوفر الرقابة على المبلغ الضخم الذي تقدمه الحكومة ويعزز مصداقية الرقابة بشكل كبير.

ثالثاً:

يجب على الجهاز الأعلى للرقابة الحفاظ على تنسيق كبير مع أصحاب المصلحة مثل وزارة الصحة وهيئات إدارة الكوارث (فمثلا في حالة باكستان، الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والهيئة الإقليمية لإدارة الكوارث)، ووزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن التمويل والإدارة والإبلاغ أثناء الأزمات. إنه لأمر مهم، ذلك أن التدقيق يجب أن يضمن أن جميع البيانات ذات الصلة ستكون متاحة. وسيكون الاتصال الاستباقي مفيدا أيضا في تحقيق الأهداف العامة للتدقيق. إن هذه التجربة المستجدة ستتيح الفرص للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة وتعزيز خطط الطوارئ من أجل استمرارية النشاط والاتصال مع الموظفين.

رابعاً:

ينبغي أن يتمثل دور التدقيق في التقليل من الجانب التقني للاستجابة للجائحة من خلال النظر في مدى ملاءمة عملية التقييم الحكومية بناء على استعداد الحكومة أو التوصية بحالات طوارئ أخرى للأمراض المعدية بناء على تجربة كورونا (كوفيد-19). يجب أن يقيم التدقيق إما تطوير أي نظام لإدارة الحوادث (IMS) أو عدم وجود أي استعداد للتصدي للأمراض المعدية مستقبلا.







خامساً:

يتعين أن يلعب التدقيق دورا حيويا في استخدام إجراءات التدقيق المناسبة لنوع خاص من المعاملات التي تتعلق بأنشطة ما بعد الجائحة، فعلى سبيل المثال، يستعرض المعيار الدولي 5520 ISSAI 5520 حوالي سبعة عشر (17) عامل خطر متأصل مرتبط بإنجازات الإغاثة في حالات الكوارث. وتساعد عوامل الخطر هذه في تقييم حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدقيق في تقديم المساعدات. ويرتبط جزء كبير منها بالجهات المتلقية غير الخاضعة للرقابة والتأخيرات والتوزيع غير الحكيم للموارد والاحتيال والفساد في استخدام هذه المساعدات.

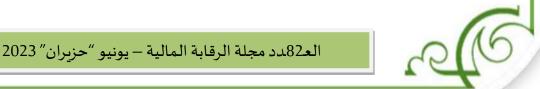
إن الفقرة أعلاه تحيل إلى دور مهم آخر للتدقيق يتعلق بملاءمة تقنياته مع الإجراءات المتخذة خلال فترة الطوارئ الخاصة بكورونا (كوفيد-19). فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف النفقات خلال هذه الفترة إلى ثلاث فئات مختلفة (1) الدعم الاقتصادي، (2) دعم الرعاية الصحية، (3) والحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية. وكما يوجي اسمها، تشير كل فئة إلى مجال مختلف من المتلقين، ومن المخاطر الكامنة، والأهداف. ولذا، يجب أن ينظر التدقيق في مسائل مختلفة تتعلق بتوقيت التدقيق، ومدى قابلية التنفيذ، والأسئلة إلى جانب عدة أنواع مختلفة من عمليات التدقيق.

وهناك دور آخر مهم للغاية يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التعافي الاقتصادي بعد الوباء يتعلق بالتنسيق والمساعدة مع بقية هيئات المساءلة مثل هيئات إبرام الصفقات وهيئات مكافحة الفساد. سيساهم التعاون الأوسع بين المؤسسات والحكومة في تحقيق المساءلة والشفافية بعد الجائحة باستخدام قاعدة تشغيلية أكثر شمولا لتعزيز المنظومة. فضلا عن ذلك، في حالة الحاجة إلى إجراء التدقيق من قبل طرف ثالث كمؤسسة خاصة، فقد يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة جزءً من اختيار هذه المؤسسة الخاصة ويمكنه ضمان عملها وتقديم تقرير حولها لاحقا.

يعتبر تدقيق الدفع الرقمي (الإلكتروني) بمثابة دور آخر جديد بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، مع إعطاء أولوية كبيرة للمدفوعات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية بواسطة الأجهزة عن بعد مثل الهواتف المحمولة وغيرها من الأدوات. ويتعين على التدقيق أن يعزز استعداده لمعرفة وفهم نطاق وقدرة الأدوات والمهارات القابلة للتطبيق على تحديد مخاطر الرقابة في مثل هذه الحالات. في البيئات العادية، تكون هذه الأنواع من المعاملات عرضة للفساد والاحتيال. ولهذا، يلجأ التدقيق، في البيئات المعقدة، إلى استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وغيره من التكنولوجيا الرائدة في العقود الضخمة وملايين القسائم للتحقق من جميع المدفوعات الرقمية، ومستويات الإعفاءات، وبيانات الخصم والائتمان غير المتوازنة والعديد من المراجعات أو الاستفسارات المتعلقة بالموافقة.

أخيرا وليس آخرا، يعد توقيت التقرير أمرا جوهريا. وفي هذا الصدد، يتمثل دور التدقيق في استكشاف إمكانية إصدار تقرير موجز وسريع يتضمن عدة مواضيع. علاوة على ذلك، فإن تدقيق المعاملات في الوقت المناسب يؤدي أيضا نفس الغرض الذي يؤديه التقرير المستقل.

 $https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/issai-5520-e.pdf \ \hbox{-}\ ^1$









خاتمــة:

تسبب وباء كورونا (كوفيد-19) في حدوث اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية كشفت بالفعل النقائص في النسيج الاقتصادي الحالي في كل بلد تقريبًا في العالم. ووسط هذه المخاوف، تتطلع الحكومات حاليا إلى البحث عن التعافي وإعادة ضبط اقتصاداتها لتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة. وفي هذه الحالة، يمكن أن يلعب التدقيق دورا مهما للغاية من خلال تقديم ضمانات للإنفاق الحكومي واتخاذ إجراءات مختلفة بصفة فورية.





إعداد / لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية- الارابوساي

التدريب والتخطيط الاستراتيجي والعائد من الاستثمار



التخطيط الاستراتيجي في معناه الشامل هو أن تقوم المنظمة بتحديد أهدافها وأولوياتها واتجاهاتها الاستراتيجية، ووضع أطر وآليات تنفيذ وتسخير مواردها لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، ولعل من أهم هذه الموارد هو الكادر البشري، فالكادر البشري يُعتبر العنصر الرئيس في نجاح المنظمات والهيئات واستمرارها على المدى الطويل، وعامل الدفع لتحقيق مزيد من النجاح والتطور، لذا تسعى المنظمات دائماً للحفاظ على موظفها، وتوفير بيئة عمل جيدة لهم، وتطوير مهاراتهم والاستقادة من قدراتهم إضافةً إلى توفير برامج التدريب وبناء القدرات التي تستهدف تطوير مهاراتهم الأساسية والمستقبلية مناوفهم وقيمهم.

تقوم لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمتابعة تنفيذ البرامج التدريبية المدرجة في الخطة السنوية للمنظمة والتأكد من استكمال جميع مراحلها بدءاً من مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم البرامج، وإعداد الحقائب، وتنفيذ التدريب، وتحديد طرقه ووسائله، وأخيراً قياس الأثر التدريبي من خلال التقييم القبلي والبعدي وقياس مدى رضاء المتدربين عن المادة التدريبة.

ولذلك فإنه من المهم أن تُبنى برامج التدريب ومشاريع بناء القدرات وفق نهج استراتيجي واضح مرتبط بأهداف ومؤشرات قابلة للتحقيق، فالتخطيط الاستراتيجي في التدريب وبناء القدرات يمكن المنظمات من تحديد نقاط قوتها وضعفها واستخدام هذه المعلومات لتطوير برامج تدريب مصممة خصيصاً تستهدف معالجة مجالات الضعف والتركيز على المجالات التي تحتاج إلى التحسين، كما أنه يمكنها من بناء مهارات منتسبها وخبراتهم، وإنشاء فرق عمل أكثر فاعلية وكفاءة.

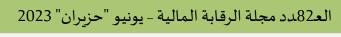
يعد التخطيط الاستراتيجي من أحد مكتسبات التدريب وبناء القدرات ويساعد المنظمات على البقاء في المقدمة والطليعة خاصةً عندما يتعلق الأمر بالاتجاهات والتقنيات الحديثة والناشئة، فمن خلال توقع الاتجاهات والتغيرات المستقبلية والتحديات المحتملة، يمكن للمنظمات أن تستثمر بشكل استباقي في برامج التدريب وبناء القدرات التي من شأنها إعداد الكادر البشري لديها لمتطلبات المستقبل، وتمكينهم من التعامل مع التغيرات الحديثة الناشئة، وهذا تظل المنظمات قادرة على المنافسة وعلى الاستجابة للظروف المتغيرة والفرص الناشئة والتحديات المستقبلية.

كما يساعد التخطيط الاستراتيجي الفعال في التدريب وبناء قدرات المنظمات على بناء ثقافة مؤسسية راسخة، من خلال الاستثمار في البرامج التي تطور المهارات وتبني القدرات وتشجع على الابتكار، كما تُظهر المنظمات التزامها تجاه موظفها ونجاحهم في المستقبل، ويكون له أثر إيجابي على معنويات الموظفين ومشاركتهم، ويؤدي إلى تحسين الإنتاجية والأداء.

ولكن يظل هناك هاجس دائماً ما يقلق القائمين على شؤون التدريب في أي منظمة والمتمثل في مدى تحقيق مشاريع بناء القدرات والبرامج التدريبية لأهدافها، وهل تم بالفعل معالجة نقاط الضعف والتركيز على نقاط القوة لدى المتدربين، وبمعنى آخر كيف يُمكن قياس العائد على الاستثمار (ROI) في برامج التدريب.

إنّ قياس فوائد التدريب ومشاريع بناء القدرات يعتبر أمر بالغ الأهمية لفهم عائد الاستثمار لهذه البرامج، والتأكد من أنه تم تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي من أجلها وضعت هذه البرامج وتم تخصيص وتقدير المبالغ والموارد المالية لتنفيذها.









يمثل التقييم القبلي والبعدي أحد طرق قياس فعالية التدريب، وتساعد هذه الطريقة في تحديد مدى اكتساب الموظفين الذين تم تدريبهم للمعرفة والمهارات والقدرات الجديدة المستهدفة من برامج التدريب، مما يساعد المنظمات على تحديد تأثير التدريب على تطوير قدرات الموظفين، إضافة إلى تحديد المجالات التي قد يكون من الضروري القيام فها بالمزيد من التدريب.

ولقياس فوائد التدريب يمكن كذلك تتبع مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) قبل التدريب وبعده، من خلال مقارنة مؤشرات الأداء الرئيسة مثل الإنتاجية ورضا العملاء، ويمكن للهيئات تحديد ما إذا كان للتدريب تأثير على هذه المقاييس، وإذا ما كان هناك تغيير إيجابي يمكن ربطه ببرنامج التدريب على شرط أن يكون هناك سجل لمؤشرات الأداء توضح قدر الاختلاف الذي وقع على هذه المؤشرات قبل التدريب وبعده.

ويمكن أيضاً أخذ آراء المتدربين بعد انتهاء البرامج التدريبية، وقد يكون السؤال المهم هو ما مقدار الفائدة المكتسبة للمتدرب بعد حصوله على البرنامج التدريبي؟ وكيف سيسهم ذلك في رفع مستوى أدائه في عمله؟ وما هي المهارات الجديدة التي تم اكتسابها؟ يمكن أن توفر هذه الآراء والتعليقات تقييمًا شاملاً حول ما إذا كان الموظفون قد وجدوا التدريب مفيدًا لهم، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد في تحديد المجالات التي كان التدريب فيها ناجعًا والمجالات القابلة للتحسين. ويعتبر التخطيط الاستراتيجي مكوناً أساسياً لأي برنامج تدريبي أو تطويري، بصرف النظر عن طبيعة عمل المنظمة أو نطاق عملها سواء كان داخلياً أو إقليماً أو دولياً.

ويأتي ما تقوم به المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) وما توفره من برامج تدريبية لمنتسبي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء منسجما مع هذه المفاهيم الأساسية بدءاً من التخطيط السليم للبرنامج التدريبي حتى قياس العائد من التدريب، وهذا الدور تقوم به لجنة "تنمية القدرات المؤسسية" بالمنظمة، بحكم إشرافها على البرامج التدريبية في المنظمة، حيث تقوم بتطبيق هذه المفاهيم في مشاريع بناء القدرات والبرامج التدريبية التي تشرف عليها وتستهدف بها منتسبي الأجهزة العليا في الدول العربية وفق خطة سنوية، فتحرص اللجنة على التخطيط ودراسة الاحتياجات التدريبية وربط البرامج التدريبية بمشاريع المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية، وإيجاد حالة من التوافق بين ما تقدمه اللجنة وباقي لجان ومجموعات العمل بالمنظمة العربية، والاستفادة مما تقدمه لجنة بناء القدرات التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) أو المنظمات الإقليمية التابعة لها.

المصادر:

- 1- المدير الفعال له مارك خورستمان.
- 2- أساسيات التدريب" لـ رولاندو لانكس ودونالد بيرل.
 - 3- تصميم برامج التدريب لـ كاثرين غاري.
- 4- موقع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.









أخبار المنظمة العربية









التدريب والبحث العلمي



استكمال خطة عمل المنظمة لسنة 2022:

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة خلال يومي 20 و202/03/210 خطة عمل المنظمة لسنة 2022 وقد قامت الأمانة العامة، بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لهذه اللقاءات العلمية والتدريبية، بتنفيذ ثلاث لقاءات خلال العام 2022، في حين تم تنفيذ اللقاءين المتبقيين من خطة العمل خلال شهر يناير من مطلع العام 2023 وفقا للمواعيد التالية:

- -اللقاء العلمي حول "الرقابة على الصناعات الاستخراجية": ونفذه ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة عن بعد خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 يناير 2023، عبر منصة المنظمة ZOOM، واستفاد من اللقاء 31 مشاركا ينتمون لـ 12 جهازا رقابيا عضوا بالمنظمة.
- اللقاء التدريبي حول "رقابة الأداء على قطاع الاتصالات": استضافه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 26 يناير 2023 بمركز المجلس لتنمية القدرات بمدينة الرباط وقد شارك في الاجتماع 33 مشاركا من 15 جهازا رقابيا.

خطة عمل المنظمة للعام 2023:

رحب المجلس التنفيذي ضمن قراره رقم 2022/379 م.ت (66) باستضافة الأجهزة الأعضاء للقاءات التدريبية والعلمية المبرمجة للعام 2023، وفوض المجلس الأمانة العامة والأجهزة المستضيفة باستكمال العناصر التفصيلية لهذه اللقاءات. بناء عليه، تم ضبط رزنامة مواعيد اللقاءات المبرمجة خلال الربع الثاني والثالث من العام 2023 وقد تم تنفيذ اللقاءين التاليين:

- اللقاء التدريبي حول "الإطار المحدث للإصدارات المهنية للإنتوساي (IFPP)": نفذه ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع الأمانة العامة عن بعد يوم 29 مايو 2023، عبر منصة المنظمة على ZOOM، وشارك في اللقاء 31 متدربا ينتمون لـ 13 جهازا رقابيا. وقد تشكلت هيئة التدريب من مدريين معتمدين من كل من الأردن وتونس ومصر.
- اللقاء العلمي حول "المراجعة المالية في ظل الأزمات": تم تنفيذه عن بعد من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع الأمانة العامة خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 7 يونيو 2023، وشارك في اللقاء 34 مشاركا ينتمون لـ 15 جهازا عضوا بالمنظمة.

خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني:

تم استيفاء سلسلة اللقاءات المبرمجة ضمن خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني بتنفيذ اللقاء التدريبي عن بعد بتقنية التعلم الالكتروني "المعايير الرقابية للانتوساي - رقابة الالتزام"، والذي نفذه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع الأمانة العامة خلال الفترة الممتدة من 09 يناير إلى 06 فبراير 2023، وشارك في اللقاء 28 مشاركا ينتمون لـ 11 جهازا عضوا بالمنظمة، وتمّ خلال اللقاء الذي امتد على ما يقارب الشهر تقديم أربع وحدات تعليمية باستعمال منصة المنظمة "موودل" للتعلم الالكتروني لتختتم كل وحدة بجلسة حضورية وقد أنهى الدورة 16 مشاركا.









برنامج ضمان الجودة:

- في إطار تفعيل النقطة الثامنة من قرار المجلس التنفيذي للمنظمة رقم 2019/264 م.ت (57) والقاضي باعتماد توصيات لجنة تنمية القدرات المؤسسية بخصوص الأنشطة المبرمجة مع منظمة الأفروساي الناطقة بالانجليزية المتصلة ببرنامج ضمان الجودة، يتولى فريق مراجعة إقليمي القيام بمهام مراجعة ميدانية استنادا إلى دليل ضمان الجودة كأداة عمل مهنية. وتسعى المنظمة العربية من خلال هذا البرنامج إلى:
 - -دعم الأجهزة الأعضاء لتحديد المجالات التي تستدعي التحسين، قصد تحقيق إنجاز أعمال رقابية ذات جودة عالية.
 - -تحديد جملة الخدمات التي يمكن للمنظمة تقديمها للأجهزة الأعضاء.

وقد تم تحديد خمس مهمات بالتعاون مع الأجهزة الأعضاء بكل من ليبيا وسوريا والعراق وفلسطين والجزائر، حيث تم تنفيذ المهمة الأولى بالتعاون مع مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجار تنفيذ المهمة الثانية بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق.







اجتماعات هياكل المنظمة



الاجتماع التنسيقي الدوري الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة:

عملا بما جاء في النقطة (أ) من الفقرة الرابعة من وثيقة قواعد وضوابط العمل بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة التي نصت على "إقرار عقد اجتماع دوري يجمع رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة يخصص لمتابعة نشاط المنظمة" وبعد التشاور بين الأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي تم عقد الاجتماع الدوري التنسيقي الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة بتونس خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 5 مايو 2023 للنظر في بنود جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه والمتضمن جملة من المتابعات الدورية مثل:

- -متابعة التقدم في تنفيذ اللقاءات التدريبية والعلمية لسنة 2023.
- . متابعة تقدم تنفيذ مهام وأنشطة مختلف هياكل ولجان وفرق عمل المنظمة.
- إطلاع ممثلي رئاسة المجلس التنفيذي حول نتائج تقرير لجنة الرقابة المالية للمنظمة العربية لسنة 2022.









المشاركة في الأنشطة الدولية



المشاركة في اجتماع اللجنة التوجهية لفريق عمل الإنتوساي للرقابة البيئية:

عقدت اللجنة التوجيهية لفريق عمل الإنتوساي للرقابة البيئية اجتماعها التاسع عشر بمدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 مارس 2023 وذلك بمشاركة الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة و20 جهازا أعلى للرقابة من بينها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتمّ خلال الاجتماع المذكور مناقشة مختلف المشاريع المضمّنة بالخطة التشغيلية 2023-2025 لفريق العمل وتمّ إعطاء إشارة انطلاقها. وتولّى ممثّل الأمانة العامة للأرابوساي إحاطة فريق عمل الإنتوساي للرقابة البيئية وجميع المشاركين في الاجتماع بمستجدّات الرقابة البيئية في إقليم الأرابوساي من حيث إعادة الهيكلة وكذلك مختلف المشاريع المضمّنة بالخطة التشغيلية 2023-2025 للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة المعنية كذلك بالرقابة البيئية صلب المنظمة العربية لا سيّما المشاريع المتعلّقة بالجانب البيئي.

المشاركة في ندوة علمية عن بعد حول موضوع "تحديات الهوية الرقمية في مجال الحكومة الإلكترونية":

في إطار تنفيذ بنود ملحق اتفاق التعاون الفني بين الأرابوساي والأوروساي، تولى فريق عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات الاوروساي تنظيم ندوة علمية عن بعد حول موضوع "تحديات الهوية الرقمية في مجال الحكومة الإلكترونية" يوم 2023/4/19.

وساهم ضمن فعاليات هذا اللقاء، كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وذلك بتقديم عروض حول تجربتهما في المجال.

وشارك كمراقب كل من: ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، والجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، وديوان المحاسبة بدولة الكويت، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

المشاركة في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الدين العام:

في إطار تمثيل المنظمة العربية في اجتماعات هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي شارك ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بالاجتماع السنوي للجنة التوجيهية لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الدين العام الذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 مايو 2023، وخلال كلمة افتتاح الاجتماع، أكد معالى المستشار/ هشام بدوي رئيس الجهاز المصري على أن تحسين إدارة الدين العام من خلال التخطيط الجيد لعمليات المراجعة، والتقييم الفعال للمخاطر ولضوابط الرقابة الداخلية، وتعزيز سياسات الشفافية والإفصاح، بات مطلباً أساسياً لصانعي السياسات المالية ولجميع الأطراف نحو الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.







التعاون الدولي



التعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي في تنظيم ندوة حول "دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساى":

استضاف ديوان المحاسبة بدولة قطر ندوة حول "دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي" بمدينة الدوحة خلال الفترة من 23 إلى 24 مايو 2023، والتي تمّ تنظيمها من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي "الآي دي آي" والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. واهتمّت الندوة بالخصوص، بتوضيح مفهوم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتشخيص وضع الأجهزة العربية من حيث الاستقلالية بالإضافة إلى مناقشة كيفية عمل الجهاز الرقابي والبرلمان معا من أجل مزيد دعم هذه الاستقلالية.

وقد شارك في هذه الندوة 44 مشاركاً يتمثّلون في قادة الأجهزة الرقابية العربية أومن يمثلهم بالإضافة إلى برلمانيون من الدول العربية وممثلي مبادرة تنمية الإنتوساي والأمانة العامة للأرابوساي فضلا عن المشاركة عن بعد لممثلي البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.

وتم تناول موضوع الندوة عبر التطرق لعدة محاور على غرار المبادئ والتوجهات العالمية والإقليمية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأهمية التعاون بين تلك الأجهزة والبرلمانات وتبادل الخبرات حول أوجه وسبل هذا التعاون فضلا عن عرض خطة عمل لتعزيز التفاعل بين الأجهزة العليا للرقابة والبرلمانات في إقليم الأرابوساي.

مشاركة المنظمة بمنتدى الاسكوا السنوي للتنمية المستدامة لسنة 2023:

في إطار تنفيذ أنشطة مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شاركت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) ضمن فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 الذي انعقد خلال الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023، وتم تخصيص جلسة خلاله لإبراز أعمال الأجهزة العليا للرقابة في مجال تنفيذ خطة 2030 تم تنظيمها بالتعاون بين الأرابوساي والإسكوا ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI).

وقد سلطت العروض خلال الجلسة الضوء على أداء وجاهزية أنظمة الصحة العامة الوطنية في المنطقة في حالات الطوارئ الصحية وقدرتها على عدم إهمال أحد، وذلك عبر عرض نتائج تدقيق الأجهزة العربية على تنفيذ المقصد 3 - د من أهداف التنمية المستدامة.

افتتح العروض مقرر لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الذي قدم الإطار العام والمنهجية المعتمدة لإنجاز مهمة الرقابة على المقصد المذكور، ثم فسح المجال أمام أجهزة الرقابة المالية في كل من المملكة المغربية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية لاستعراض أبرز نتائج عمليات التدقيق التي قامت بها في المقصد-3د من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.









وخلصت الجلسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- -وضع وتحديث الأطر التشريعية الملائمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية.
- -إرساء أنظمة الإنذار المبكر للتصدي للكوارث والتخفيف من المخاطر وتقييمها بشكل دوري.
- -تفعيل ومأسسة آليات التنسيق المتعدد القطاعات بين كافة الجهات المعنية للاستجابة للطوارئ الصحية وبناء الشراكات بين الأطراف ذات الصلة.
 - -قيادة وزارات الصحة لعملية التواصل أثناء حالات الطوارئ الصحية بالتعاون مع القنوات الإعلامية.
- توفير الكوادر الصحية المدربة والموارد المالية المطلوبة بشكل مستدام ورفع كفاءة استخدامها لضمان جودة وشمولية خدمات الرعاية الصحية.
 - -إشراك المجتمعات في عمليات تقييم المخاطر الصحية وتصميم برامج مجابهتها.
- -استمرار قيام أجهزة الرقابة في البلدان العربية بالتدقيق بعمل أنظمة الصحة وتشجيع أصحاب المصلحة على الانخراط بها والتفاعل مع نتائجها.









أخبار الأجهزة الأعضاء



* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

1. البنك الدولي يختتم ورشة العمل الخاصة بتدقيق المشاريع التي يمولها:

اختتمت يوم 9 آذار، فعاليات ورشة العمل الخاصة بـ "منهجية التدقيق المبني على المخاطر وتدقيق المشاريع الممولة من البنك الدولي" المنعقدة برعاية البنك الدولي في العاصمة عمان.

وشارك عطوفة رئيس ديوان المحاسبة بالوكالة السيد ابراهيم المجالي جانبا من فعاليات الورشة، وقدم شكره للبنك الدولي لأهمية تسليط الضوء على تدقيق المشاريع التي يمولها البنك الدولي ومنهجية التدقيق المبني على المخاطر.

وأشاد المجالي بدور البنك في تطوير عملية التدقيق بما يتوائم مع معايير التدقيق الدولية، فضلا عن إتاحة الفرصة لاستعراض تجارب الدول وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول المشاركة.

وحضر ورشة العمل التي استمرت لمدة خمسة أيام ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة في كل من العراق، ومصر، والمغرب، وتونس، وفلسطين، وإقليم كوردستان إضافة الى الأردن.



2. مواصلة فعاليات و أنشطة مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي:

اختتمت في ديوان المحاسبة يوم 11 أيار، فعاليات النشاط الخاص بالتدقيق الريادي ضمن انشطة المحور الثالث لمشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي، ومناقشة الخطوات النهائية التي تم تطبيقها على نظام ال AITAM التي تم اجراؤها من خلال التدقيق الربادي.



الع82دد مجلة الرقابة المالية – يونيو "حزيران" 2023





وشارك في فعاليات النشاط رئيس فريق المحور الثالث وأعضاء الفريق الرئيسي وفريق عمل التدقيق الريادي. كما تضمن النشاط آلية لتبادل المحتوى بين دليل تسدقيق تكنولوجيا المعلومات النشط (AITAM) ونظام TeamMate الخاص بديوان المحاسبة.

كما عقد في 15 أيار، اجتماع اللجنة التوجهية لمشروع التوأمة، وتم تقديم واعتماد محضر اجتماع اللجنة التوجهية الثامن والتقرير السابع، إضافة لمناقشة المهام المطلوبة في المرحلة القادمة، وتحديد تاريخ الاجتماع القادم للجنة.

3 المجالي يكرم 16 مدققا من موظفي الديوان:

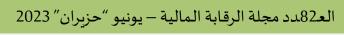
كرّم عطوفة رئيس ديوان المحاسبة بالوكالة السيد ابراهيم المجالي، في 6 شباط، عدد من مدققي الديوان الذين اجتازوا امتحان دورة تدريب المدربين لنهج التدقيق المبني على المخاطر للتدقيق المالي وتدقيق الالتزام (TOT) ضمن المحور الأول لمشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي.

وأعرب المجالي عن سعادته وفخره تجاه ما بذله مدققو الديوان وقام بمنح شهادات لـ (16) مدققا تكريماً للنتائج التي حازت على اعجاب الخبراء البولنديين، كما وجه الشكر للخبراء على جهودهم في هذا المجال. وأكد المجالي على أهمية نقل المعرفة واعتبرها أمانة ومسؤولية لرفع القدرات المؤسسية وتحسين كفاءة الموظفين لمواكبة أفضل الممارسات الدولية والاستفادة من خبرة الجهاز البولندي، غريغ خابر، بنتائج الامتحان والمستوى المتقدم، معرباً عن سعادته بهذا التعاون ويتطلع لإحراز المزيد من التقدم في المستقبل القريب.













* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1. المشاركة في اجتماع الجمعية الثالثة للجنة تعزيز القدرات التنظيمية للأفروساي:

شارك وفد من مجلس المحاسبة في اجتماع الجمعية الثالثة للجنة الفنية التابعة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية، المكلفة بتعزيز القدرات التنظيمية، والتي جرت أشغالها أيام 18 و19 و20 يناير 2023، بنيامي، عاصمة النيجر. وقد خُصص هذا الاجتماع لتحديد الأعمال الضرورية التي تمكن من تجسيد النشاطات المبرمجة في المخططات التشغيلية للجنة المعنية خلال الفترة 2023-2024.



2. المشاركة في اجتماع لمجموعة عمل لجنة بناء القدرات المؤسساتية والفنية للأفروساي:

يوم 24 يناير 2023، في اجتماع عن بعد، والذي خُصص لتحديد وتخطيط مجمل المهام المساهمة في تحقيق أنشطة مجموعة العمل المبرمجة لعام 2023.











3. زيارة دراسية حول الشفافية الميز انياتية:

في إطار تنفيذ مشروع التعاون بين مجلس المحاسبة والهيئة التطوعية للخدمات المالية، المتعلق بتعزيز قدرات مجلس المحاسبة، ومن أجل الاطلاع على نموذج الشفافية الميزانياتية للولايات المتحدة الأمريكية وتقاسم الخبرات في مجالات الرقابة المالية ورقابة الأداء وتقييم البرامج والسياسات العمومية، وكذا التفاعل مختلف أصحاب المصلحة ولا سيما منظمات المجتمع المدني، أجرى وفد برئاسة السيد الأمين العام لمجلس المحاسبة زيارة دراسية خلال الفترة الممتدة من 6 إلى مارس 2023 إلى مكتب محاسبة الحكومة الأمريكي ومكتب المراقب المالي لولاية نيويورك ومكتب ميزانية الكونجرس وقسم الميزانية ودائرة الضرائب والمالية ولجنة موازنة المواطنين لولاية نيويورك، وكذلك منظمة دافعي الضرائب من أجل الحس السليم.



4. زيارة دراسية إلى مجلس التدقيق الهولندي:

في إطار تعزيز القدرات وتقاسم الخبرات أجرى فريق الاتصال لمجلس المحاسبة زيارة خلال الفترة الممتدة من 27 فبراير إلى 1 مارس 2023 إلى مجلس التدقيق في مجال التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة.











* الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية:

أولاً: الأخبار المحلية:

في إطار الجهود والمتابعات المستمرة من قبل رئاسة الجهاز المركزي في مجال تنفيذ خطته الإستراتيجية تم اتخاذ ما يلي:

1- تم إحداث فرع للجهاز المركزي بمحافظة ريف دمشق في الشهر الأول 2023 وقد بلغ عدد الجهات الخاضعة لرقابته حوالي 300 جهة عامة.

2- صدر المرسوم رقم (70) تاريخ 2023/2/26 المتضمن الهيكل الوظيفي الجديد للجهاز الذي حدد الملاك العددي بـ (2009) وظيفة موزعة على مسلكين (فني واداري).

3- استناداً لأحكام المادة (30) الفقرة (أ) من قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (64) لعام 2003، تم رفع التقرير السنوي للجهاز المتضمن نتائج الأعمال المنجزة للإدارات العينة في المركز والفروع بالمحافظات لعام 2022 إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2023/3/12 كما تم نشر ملخص له على موقعه الالكتروني.

4- بُغية مواكبة عمل الأجهزة العالمية للرقابة والمحاسبة لتطبيق معايير الإنتوساي ضمن الجهاز، أصدر السيد رئيس الجهاز القرار رقم (52) تاريخ 2022/9/14 بتشكيل فرق رقابية متخصصة بالرقابة المالية والأداء والالتزام ومتابعة قضايا مكافحة الفساد والرقابة على أهداف التنمية المستدامة مهمتها دراسة واقتراح المعايير التي يمكن تبنها ودراسة الأدلة الرقابية المعتمدة من المنظمة لوضع دليل خاص بكل نوع ضمن الجهاز.











* ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين:

1. ديوان الرقابة يوقع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية:

ترأس رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم وفداً ضم نائب رئيس الديوان السيدة أمل فرج ومدير الإدارة العامة للشؤون القانونية وشكاوى الجمهور أ. محمد مناصرة في زيارة عمل رسمية إلى المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية.

وخلال الزيارة تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس الحسابات ممثلا بمعالي السيدة زينب العدوي الرئيس الأول للمجلس، وبحضور السفير الفلسطيني في المملكة المغربية السيد جمال الشوبكي، وذلك يوم الاثنين 2023/05/29 بمقر المجلس بالرباط. وتأتي هذه الاتفاقية استمراراً للتعاون المشترك بين الجهازين، بالإضافة إلى تجديد العمل باتفاقية التعاون التي تربط المؤسستين منذ 2018/07/03.



2. رئيس ديوان الرقابة يشارك بورشة عمل دولية في الفلبين:

شارك رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار اياد تيم، في ورشة عمل دولية لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، نظمت من قبل مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) بعنوان (دروس متقدمة -الإدارة المالية العامة: تمرين الاستشراف) عقدت في العاصمة الفلبينية - مانيلا خلال الفترة 03-2023/05/05.











وهدفت الورشة إلى مسح الاتجاهات المستقبلية المتعلقة بالإدارة المالية العامة، وتمكين قادة الأجهزة العليا للرقابة من إعداد مؤسساتهم لمواجهة المخاطر وتحديد الفرص لضمان الملائمة والتأثير، بالإضافة إلى تمكين المشاركين من فهم مفهوم الاستشراف وتطبيقه في سياق الأجهزة الرقابية، والتذكير بأساسيات الإدارة المالية العامة: الأنظمة، الفاعلون، برامج الإصلاح، الشفافية والمساءلة والضوابط والتدقيق وتبادل الخبرات في إصلاحات إدارة المالية العامة.

بالإضافة إلى فهم أدوات تقييم المخاطر المالية التي طورتها المؤسسات المالية الدولية، وتحديد الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية المعقولة للإدارة المالية العامة: المخاطر والتحديات وإعداد الأجهزة العليا للرقابة بشكل أفضل لهذه السيناريوهات المعقولة لتأمين الملاءمة والتأثير: تحديد المخاطر والفرص، الآثار المترتبة على اتخاذ القرار على المدى القصير، توقع التغييرات من حيث الولاية والتنظيم والمعرفة والمهارات ومتطلبات إعداد التقارير.

3. اللجنة التوجهية للمشروع البولندى تعقد اجتماعها الأخير ضمن المرحلة الأولى:



عقدت اللجنة التوجيهية للمشروع البولندي اجتماعها الأخير ضمن المرحلة الأولى من مشروع التوأمة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين ومكتب التدقيق البولندي، والممول من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 04 مايو 2023.

وتم مناقشة التقرير النهائي لهذه المرحلة، وخطة العمل المستقبلية للمرحلة التالية، كما تم بحث إمكانية استمرار دعم الاتحاد الأوروبي للديوان مستقبلاً.

4. المستشارتيم يلتقي وفداً من محكمة المحاسبات الهولندية:

التقى رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم، بتاريخ 19.1.2023، في مكتبه بمدينة رام الله، وفداً من محكمة المحاسبات الهولندية.

جاء هذا اللقاء للتباحث في آخر تطورات مشروع شراكة الذي تم تنفيذه في ديوان الرقابة. ويشار إلى أن مشروع شراكة (2022-2026) جاء بالتعاون مع محكمة المحاسبات الهولندية، وبدعم من الخارجية الهولندية، وبمشاركة عدد من الأجهزة الرقابية الإقليمية بكل من: الجزائر - العراق - الأردن - ليبيا - المغرب - فلسطين - السودان وتونس، والذي سيركز على الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة "مدن ومجتمعات محلية مستدامة".









وقد اعتمد فريق الديوان موضوع (11.2): أنظمة النقل: سلامة الطرق، النقل العام.



5. ديوان الرقابة ينهي جولة دراسية في البرتغال:

شارك بتاريخ 2023/06/05 عدد من موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية بجولة دراسية لمحكمة المحاسبات البرتغالية. جاءت هذه الجولة ضمن مشروع التوأمة الممول من الاتحاد الأوروبي، بين الديوان ومكتب التدقيق البولندي. وهدفت الزيارة الى الاطلاع على تجربة وخبرات محكمة المحاسبات البرتغالية في مجال البيانات الضخمة وآلية التعامل مع تلك البيانات ومنهجية تحليلها وفق أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة الى اطلاع الفريق على أدوات تدقيق تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وآلية الاستفادة منها.

هذا ورحب رئيس محكمة المحاسبة البرتغالية بالفريق مبدياً استعداد المحكمة لتعزيز وتوسيع التعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية في عدة مجالات.











6. ديوان الرقابة المالية والإدارية يشارك في دورة تدريبية إقليمية في دولة الكويت:

شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في دورة تدريبية إقليمية بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: النظرية والتنفيذ (IPSAS)" في مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) وبالتعاون مع البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 2023/05/11 في مقر المركز - دولة الكوبت.

وتهدف الدورة إلى تقديم المتطلبات الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وفقًا للمعيار.......، لصالح معدي ومراجعي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية، كما تقدم إرشادات حول كيفية استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع المعام في الممارسة العملية، إضافة إلى شرح الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.



7. ديوان الرقابة المالية والإدارية يشارك في دورة تدريبية متخصصة في الأردن:

شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في دورة تدريبية متخصصة في ادارة مخاطر الفساد القطاعية في فلسطين والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 2023/05/09. بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية UNDP لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية.











* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

المشاركات العربية والمحلية:

1- الاجتماع السابع والعشرين لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين خلال الفترة من 06 إلى 17 مارس 2023 بالمملكة المغربية:

شارك الجهاز ممثلًا عن جمهورية مصر العربية في الاجتماع السابع والعشرين لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين والذي تم عقده خلال الفترة 6-17 مارس 2023 بمقر المنظمة بمدينة الرباط بدولة المغرب.

حيث تم اعداد تقرير بما أسفرت عنه أعمال المراجعة من توصيات ومقترحات وقد تم مناقشة ذلك التقرير في اجتماع الدورة الثالثة والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة الذي تم عقده خلال الفترة 9-11 مايو 2023 حيث صدر قرار برفع التقرير للجمعية العامة للمنظمة لاعتماده في اجتماعها القادم.

2- اجتماع هيئة الرقابة المالية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الكسو" خلال الفترة من 02 إلى 14 مايو 2023 بالجمهورية التونسية:

شارك الجهاز ممثلًا عن جمهورية مصر العربية في اجتماع هيئة الرقابة المالية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الكسو" الذي تم عقده خلال الفترة من 02 إلى 14 مايو 2023 بمقر المنظمة بدولة تونس حيث قام السيد ممثل الجهاز بالاشتراك في مراجعة كافة المعاملات المالية والإدارية للمنظمة عن السنة المالية 2022 حيث تم إعداد تقرير بما أسفرت عنه أعمال المراجعة من توصيات ومقترحات بصدد عرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة.

3- استضافة الجهاز المركزي للمحاسبات لرئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري 19 يناير 2023 - القاهرة:

استقبل معالي المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات نظيره رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية يوم 19 يناير 2023 وبحضور السيد المستشار/ محمد الفيصل نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، والسيد/ أسامة نقلي سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة، وذلك في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين الجهاز والديوان السعودي للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمني.

وتأتي الزيارة استجابة للدعوة التي وجهها معالي/ المستشار هشام بدوي، النائب الأول لرئيس منظمة الإنتوساي، وذلك على خلفية الاستعدادات المصرية الجارية لاستضافة المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية، ولبحث سبل التعاون المشترك بين الجهازين ودعم لرئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات القادمة لمنظمة "الإنتوساي" خلال الفترة من 2025 حتى 2031.









المشاركات الدولية:

1- مشاركة الجهاز في البرنامج التدريبي حول "مراجعة الحوكمة الإلكترونية" والذي تم عقده حضورياً بمدينة نويدا بالهند خلال الفترة من 9 يناير إلى 3 فبر اير 2023:

شارك الجهاز وقد نظمه المركز الدولي لنظم المعلومات والمراجعة (ICISA) وهو مركز تدريب رئيسي يتبع المراقب والمراجع العام في الهند لبناء القدرات في مجال المراجعة العامة في جميع أنحاء العالم. ومن أهم التوصيات التي أسفر عنها البرنامج التدريبي ما يلى:

- ضرورة اتخاذ خطوات نحو تحول العمل الفني أو الإداري باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لمواكبة التطورات والمُستجدات في مجال العمل الرقابي.
- استخدام خريطة البرمجة في إعداد التطبيقات الإلكترونية (Applications) الخاصة بالتعاملات الحكومية بين المؤسسات الحكومية ومواطنها والموقع الالكتروني الخاص بها.
 - 2- مشاركة الجهاز في العديد من المبادرات التي أطلقتها مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) مثل:
- مبادرة صانعي التغيير لمستقبل متكافئ في المراجعة (EFA) ومن أهم أهدافها دعم تحول الأجهزة العليا للرقابة إلى مستقبل متكافئ في المراجعة من خلال تطبيق استراتيجية التحول لهذا المستقبل.
- -مبادرة التعلم المهني لمراجعة الأجهزة العليا للرقابة PESA)) ومن أهم أهدافها إكساب مراجعي الحسابات من الأجهزة العليا للرقابة تدريباً مهنياً يمكنهم من إجراء عمليات مراجعة متوافقة مع معايير الإنتوساي.
- -مبادرة الاستفادة من رواد التقدم التكنولوجي (LOTA PIONEERS) ومن أهم أهدافها تحويل مجموعة من المراجعين بالأجهزة العليا للرقابة إلى وكلاء التغيير بهدف إدخال التكنولوجيا إلى عالم المراجعة بأجهزتهم.
- 3. استقبل الجهازيوم 9 فبر اير 2023 الدكتورة/ مارجيت كراكر- رئيس الجهاز الأعلى للرقابة للنمسا والأمين العام للإنتوساى:

وذلك بدعوة من معالي المستشار/رئيس الجهاز صدرت في يونيو 2022. لتعزيز التعاون المشترك بين الجهاز كنائب لرئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي وبين مجتمع الإنتوساي. وأسفر اللقاء عن توافق تام في الرؤى بين الجهاز المركزي للمحاسبات (النائب الأول) ومحكمة المراجعة النمساوية (الأمين العام للمنظمة) إزاء مخطط أعمال المرحلة القادمة وإزاء محاور الاهتمام المشترك بين الجانبين. هذا، وخلال جلسة مباحثات موسعة بين الجانبين أشار السيد المستشار/ هشام بدوى إلى المرتكزات الأساسية لبرنامج عمل الجهاز كنائب أول لرئيس المنظمة وفي ضوء رئاسته القادمة.

ومن جانبها أشادت الدكتورة/ مارجيت كراكر بالدعم المصري لأهداف الخطة الاستراتيجية الجديد للإنتوساي، وأعربت عن سعادتها بتقارب الرؤى بين محكمة المراجعة النمساوية والجهاز المصري إزاء دور أجهزة الرقابة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية ومواجهة التحديات الناشئة عن التغيرات المناخية . كما وجهت الدعوة للسيد المستشار بالمشاركة في الندوة التي تنظمها محكمة المراجعة حول التغير المناخي والمزمع عقدها في فيينا العام القادم وكذا ابدت تطلعها للقاء سيادته في اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة في نوفمبر القادم في البرلمان النمساوي ودعته إلى الاسهام بمقال في العدد التذكاري الذي تُزمع المنظمة إصداره بمناسبة مرور سبعين عام على إنشائها.







- 4. مشاركة الجهازفي "اجتماع كبار المسئولين" حضورياً في مدينة جوهاتي بالهند خلال الفترة من 13-15 مارس 2023: حيث تناول الاجتماع موضوعي الاقتصاد الأزرق والذكاء الاصطناعي كما يلي:
 - -النتائج المرتبطة بالاقتصاد الأزرق بما فيها أسباب انهيار المحيطات والموارد الساحلية.
- -التوصيات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق ومن بينها أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في 20 SAI في قطاعات الاقتصاد الأزرق من خلال اتباع عدة خطوات يمكنها أن تسُهم في تحسين نوعية الحياة.
 - -النتائج المرتبطة بالذكاء الاصطناعي المسئول والذي يهدف إلى تحسن القيم الإيجابية للإنسانية.
- التوصيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي المسئول والتي تُمثل خارطة الطريق لمجموعة 20 SAI وهي التعاون والمشاركة، ووضع إطار عمل لمراجعة الذكاء الاصطناعي المسئول وبناء القدرات.
- 5. مشاركة الجهازفي الاجتماع ال 19 للجنة المحفزة لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية WGEA-SCوذلك بمدينة الرباط بالمغرب خلال الفترة من 13 الى 16 مارس 2023:

ومن بين النتائج التي أسفر عنها الاجتماع:

- التصديق على خطة العمل لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية 2023 -2025 لتتضمن موضوعين رئيسيين هما التنوع البيولوجي وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر. كذا الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء.
- مشاركة مجموعة العمل في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 28 COP والمزمع عقده بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023.
- 6. مُشاركة الجهاز في دورة تدريبية بنظام المسافات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOC) حول "مراجعة استدامة البنية التحتية":
 - خلال الفترة من 6 مارس إلى 2 أبريل 2023 والتي نظمها المكتب الوطني للمراجعة بإستونيا.
- 7. مشاركة الجهازفي ندوة عبر الإنترنت يوم 7 مارس 2023 بعنوان "تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد"، والتي قام بتنظيمها مبادرة الإنتوساى للتنمية:

وقد جاءت النتائج كالتالي:

- أهمية تعزيز آليات الاستقلالية للأجهزة العليا للرقابة والمحافظة عليها.
- أهمية مشاركة "منظمات المجتمع المدني" والمواطنين في "جهود الأجهزة العليا للرقابة" من أجل مكافحة الفساد.
 - وجوب وجود إطار قانوني للمُشاركة بين كل من "الأجهزة العليا الرقابية" و"منظمات المجتمع المدني."
 - وضوح الأدوار للجانبين ووجود تخطيط وتنفيذ مشترك بين الجانبين في إطار الشفافية.
- 8. مشاركة الجهاز في الاجتماع الافتراضي للجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والادارية (PFAC) على مستوى الموظفين والذي عُقد افتراضياً يوم 15 مارس 2023:
 - وقد تم فيه تناول أحدث ما يقوم به أعضاء اللجنة من أنشطة رئيسية بشكل موجز.









9. مشاركة الجهاز في جلسة عبر الإنترنت يوم 19 إبريل 2023 بعنوان "التعلم من التعاون مع النظير من خارج عالم الجهاز الأعلى للرقابة" التى نظمتها لجنة الإنتوساى لبناء القدرات (CBC):

وكان هدف الجلسة التعلم من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون بين النظراء وتم مناقشة خطط مسار العمل فيما بين النظراء للسنوات القادمة.

10. مشاركة الجهاز في ويبينار يوم 24 إبريل 2023 بعنوان "التأثير طويل المدى لكوفيد-19"، والذي نظمته منظمة اليوروساى:

حيث استعرضت فيه بعض الأجهزة أعضاء المنظمة تجربتها أثناء وبعد الجائحة.

11. مشاركة الجهاز في البرنامج التدريبي الدولي حول "مراجعة الصناعات الاستخراجية" خلال الفترة من 27 فبر اير 2023 وحتى 11 مارس 2023 بمدينة جايبور، الهند:

حيث تناول البرنامج العديد من النواحي الفنية الخاصة بنشاط التعدين والبترول وآثاره البيئية، والتوصل إلى وجوب وجود دليل خاص بالجهاز الأعلى للرقابة لمراجعة هذا النشاط.

12. مشاركة الجهاز في دورة تدريبية بعنوان "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

النظرية والتطبيق (IPSAS)" والتي تم عقدها في دولة الكويت خلال الفترة من 7-11 مايو 2023.

المشاركات الافريقية:

1- استضافة الجهاز لأعضاء من كل من الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا والبرلمان الأوغندي خلال الفترة من 20 إلى 23 فبر اير 2023:

استقبل سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وفدًا رفيع المستوى مُكوّنًا من أعضاء باللجنة البرلمانية للشؤون المالية للإشراف على مكتب المراجع العام بأوغندا بالإضافة إلى عدد من كبار الموظفين بمكتب المراجع العام بأوغندا. وقد استهدفت زيارة الوفد الأوغندي ما يلي:

- التعرّف على والاستفادة من الإطار القانوني للمراجعة المعمول به في الجهاز المركزي للمحاسبات.
 - الاستفادة من التجربة المصرية في حوكمة أعمال الرقابة المالية المنظمة للأطر القانونية.

https://asa.gov.eg/Page.aspx?id=51

2- الاتحاد الإفريقي:

تم عقد اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 26 مايو 2023 برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات، حيث تم اعتماد وتوقيع تقارير المراجعة النهائية لمفوضية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي عن عام 2022.









وفي كلمته أمام المجلس، أعرب المستشار / هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي - عن تثمينه للجهود التي بذلتها كافة فرق المراجعة - الأعضاء بالمجلس - منذ إطلاق العمل باستراتيجية المراجعة الشاملة التي أعدها الجهاز المركزي للمحاسبات واعتمدها المجلس في ديسمبر 2022، وهي الجهود التي أثمرت العديد من النتائج والتوصيات الهامة التي من شأنها الإسهام في حماية موارد الاتحاد

الأفريقي وتعزيز حوكمة أنشطته وإصلاح مساره المؤسسي، كما أشار في هذا الصدد إلى أن مخرجات تقارير المراجعة النهائية سوف تضع أمام قادة ومؤسسات دول الاتحاد الأفريقي معطيات هامة ذات صلة بصناعة قرارها السياسي والاقتصادي على النحو الذي يلبي تطلعات شعوب القارة إلى السلم والأمن والتنمية المستدامة.

3- اجتماع المراجعين العموم للدول الأعضاء بمنظمة "الكوميسا":

ترأست جمهورية مصر العربية بمشاركة الجهاز اجتماع لجنة العقود بالكوميسا والذي تم عقده عن بُعد يوم الخميس الموافق 4 مايو 2023، وفي ضوء بعض الملاحظات والاستفسارات التي أثارها ممثل الجهاز بالاجتماع تم نظر واعتماد تقارير تقييم عمليات شراء البنية التحتية التي قامت بها الكوميسا.

وشارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الندوة الافتراضية مع مسئولي بنك التجارة والتنمية TDB والذي تم عقده عن بُعد يوم الخميس الموافق 11 مايو2023، للتعرف على فرص التعاون مع البنك، والاستفادة من التمويل الذي يُقدمه في مختلف المجالات.



4- الأفروساي:

- الاجتماع الافتراضي للكيانات التابعة للأفروساي:

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في فعاليات الاجتماع الافتراضي للكيانات التابعة للأفروساي بصفته رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة، وذلك يوم الثلاثاء الموافق لـ 7 مارس2023 وهدف الاجتماع أساسًا إلى مناقشة الأساليب المختلفة لعمل كيانات الأفروساي في ضوء النظام الأساسي الجديد للمنظمة، لتحديد المجالات المناسبة للتطبيق الكفء والفعال للأنشطة ذات الاهتمام المشترك.

- المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة:

في ضوء اضطلاع الجهاز المركزي للمحاسبات لمسؤولياته انطلاقًا من رئاسته لهيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة والتي تصدر إلكترونيًا في ديسمبر من كل عام، فقد صدر العدد 24 (ديسمبر 2021) من المجلة والذي نُشر باللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية) على الموقع الرسمي لمنظمة الأفروساي afrosai.org.









وقد تضمن العدد 24 كلمة افتتاحية لسيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات تناولت التحوّل الرقمي وأثره على عملية المراجعة. كما تضمن عدة مقالات، تركزت حول المراجعة البيئية والتحول الرقمي والحوسبة السحابية وأتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء، وتطوير مهنة المراجعة، وموقف الأجهزة العليا للرقابة حاليًا من تنفيذ أجندة 2023. كما صدر العدد 25 (ديسمبر 2022) والذي تم تخصيصه لتغطية فعاليات الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروساي، والتي، في حدث هو الأول من نوعه، تم عقدها على جزأين، الأول افتراضي خلال شهر يوليو 2021 والثاني بنسق مختلط خلال شهر مارس 2022 وذلك برئاسة السيد/ مامادو فاي، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال ورئيس المجلس التنفيذي للأفروساي.

وقد جاءت الكلمة الافتتاحية لسيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، رئيس هيئة تحرير المجلة للإشادة بالإنجازات التي حققتها المنظمة في الفترة السابقة ومن أهمها تحديث النظام الأساسي للأفروساي وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي بما يساهم في تحقيق أهدافها.

كما تضمن العدد 25 من المجلة، عددا من المقالات العلمية الفائزة في المسابقة العلمية للأفروساي لعام 2020، حول موضوع "أثر التطور التكنولوجي على أدلة الإثبات في المراجعة". واختتم العدد بالنص الكامل لاتفاقية داكار، والتي تناولت تأثير التغييرات المستحدثة على المراجعة في القطاع العام، كما تناولت الاتفاقية موضوعين فنيين الأول تحت عنوان "مراجعة حسابات قطاع الصناعات الاستخراجية في أفريقيا"، والثاني تحت عنوان "دمج البيانات الضخمة في مراجعة حسابات القطاع العام".











* ديوان المحاسبة بدولة الكوبت:

أولاً: شارك ديوان المحاسبة بفعاليات وأنشطة في إطار المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الإنتوساي) والتي عقدت على النحو التالى:

- الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الدين العام (WGPD):

خلال الفترة من 8 الى 18 مايو 2023 في القاهرة-جمهورية مصر العربية ومن أبرز التوصيات الصادرة عن الاجتماع ما يلي:



اصدار توصيات يمكن أن تصبح مبادئ توجهية للعمل فيما يتعلق بالرقابة على الدين العام يتم إعدادها من قبل مجموعة عمل الانتوساي الخاصة بالدين العام من خلال تجارب الأجهزة العليا التي عرضت خلال الاجتماع، على أن يتم نشرها في الموقع الرسمي للمنظمة.

ثانياً: شارك ديوان المحاسبة بفعاليات وأنشطة في إطار المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) والتي عقدت عن بعد وذلك على النحو التالي:

- الاجتماع الثالث لمجموعة عمل الأسوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة:

ترأس ديوان المحاسبة بدولة الكويت الاجتماع المذكور أعلاه والذي استضافه جهاز الرقابة الأعلى بجمهورية أذربيجان خلال يومي 23 و24 مايو 2023 لمتابعة سير الأعمال والتكليفات الموكلة للأجهزة الأعضاء وفق خطة العمل كما تم التطرق للبنود التالية:

- -تقرير حول نشاط مجموعة العمل لعام 2022.
- -مناقشة التحديات الرئيسية وأفضل الممارسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- -عرض مسودة الموضوع الجديد للمجموعة حول "دور أجهزة الرقابة العليا في تقييم تأثير القضايا البيئية الإقليمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة".







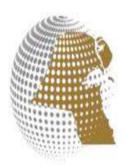
ثالثاً: شارك ديوان المحاسبة بفعاليات وأنشطة في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي كالتالى:

- البرنامج التدريبي حول موضوع "الرقابة على القطاع الصحي" الذي نفذه ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين عن بعد يومي 20 و21 آذار 2023:
 - ومن أبرز التوصيات الصادرة عن البرنامج التدريبي ما يلي:
- ضرورة وضع مؤشرات أداء ومعدلات للأطباء ومزاولي المهن الصحية في المستشفيات لإمكان قياس كفاءة الخدمات الطبية والصحية المقدمة.
 - أحكام الرقابة على المؤسسات الصحية الخاصة، بحيث يتم مزاولة المهن الصحية من قبل المرخص لهم بذلك فقط.
 - الاستعانة بالمختصين والخبراء عند تنفيذ المهام الرقابية في القطاع الصحى.



ديـوان المحاسبـة State Audit Bureau

الكوية Kuwait منذعام Since 1964 منذعام











* ديوان المحاسبة اللّيبي:

1. اجتماع في الديوان لبحث آليات تنفيذ التنمية المستدامة:

عقد يوم 03 يناير 2023 اجتماع بمقر الديوان، بحضور السيد وكيل الديوان الأستاذ علاء الدين المسلاتي، ورئيسة لجنة التنمية المستدامة بمجلس النواب، ووكيل مجلس التخطيط، ووكيل وزارة التخطيط للتنمية المستدامة، والمدير التنفيذي للجنة الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2030م بالديوان.

وناقش الاجتماع تفعيل آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة، وإيجاد إطار عام يمكن من خلاله توحيد الجهود لكل المكونات المجتمعية التي تساهم في تحقيق الأهداف.



2. رئيس الديوان يشارك في المؤتمر الدولي الثالث للمصارف والتأمينات والاستثمار:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الليبي الأستاذ خالد شكشك، يوم 10 يناير 2023، في الحوارية الأولى للمؤتمر الدولي الثالث للمصارف والتأمينات والاستثمار، المقامة في معرض طرابلس الدولي، والتي كانت بعنوان: "تحديات وآفاق

الاستثمارات الليبية بالداخل والخارج ".









وكانت مساهمة الديوان في المؤتمر حول المؤشرات المتعلقة بواقع الاستثمارات الليبية والقضايا المرفوعة ضد القطاع الاستثماري (الأموال والأصول الليبية بالخارج).

وقد قام رئيس الديوان بجولة في المعرض المصاحب للمؤتمر، وزيارة جناح الديوان بالمعرض والذي احتوى على وثائق تاريخية على تقاربر ديوان المحاسبة من سنة 1953م، حتى سنة 2021م.

3. الديوان يوقع اتفاقية تعاون مع محكمة الحسابات الإسبانية:

أبرم رئيس ديوان المحاسبة أ. خالد شكشك اليوم الخميس الموافق 201/19/ 2023 اتفاقية تعاون مع محكمة الحسابات الإسبانية ممثلة في رئيستها السيدة إنريكيتا تشيكانوا خافيغا وبحضور عدد من المدراء والمستشارين من الجهازين كما حضر مراسم التوقيع سفير دولة ليبيا لدى المملكة الاسبانية وعدد من المسؤولين في الخارجية الاسبانية.

وتتضمن الاتفاقية تطوير العمل الرقابي في عدة مجالات أهمها التدريب والاستشارات وتبادل الخبرات، وإعداد أدلة العمل الرقابي بالإضافة الى التحول الرقمي . وتأتي هذه الاتفاقية امتداداً للمشاورات التي أجراها الجانبان في المؤتمر الرابع والعشرون لمنظمة الانكوساي المنعقد بالبرازيل خلال الفترة من 9-11نوفمبر 2022م بالبرازيل.



4. ديوان المحاسبة يبحث مع محكمة الحسابات الهولندية آليات تنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

A Pastator coult Pro

بحث ديوان المحاسبة يوم الأربعاء 25 يناير 2023 عبر تطبيق "زووم" مع محكمة الحسابات الهولندية مراحل تنفيذ مهمة الرقابة على أهداف التنمية الـمستدامة الهدف (11) الغاية (1) تمهيداً لعقد ورشة عمل حول تقارير العمل النموذجية ومتطلباتها المهنية، ومناقشة دور أصحاب المصلحة في تحقيق الأثر الرقابي، ودورهم ضمن مراحل تنفيذ الاتفاقية وتحقيق الشراكة الفاعلة

16





5. الوكالة الأمريكية للتنمية تنظم حفلاً لتكريم خريجي الدفعة الأولى من مشروع الشهادات المهنية المتخصصة لأعضاء وموظفى ديوان المحاسبة الليبي:

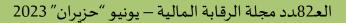
نظمت الوكالة الأمريكية للتنمية يوم الخميس 23 فبراير 2023 حفل تخرج للدفعة الأولى من مشروع الشهادات المهنية لأعضاء وموظفي الديوان الذين اجتازوا اختبارات الشهادة بالشراكة مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وذلك بحضور السيد رئيس ديوان المحاسبة أ. خالد شكشك والسيد جون كارديناس الممثل الإقليمي الوكالة وبعض من مدراء الإدارات بالديوان.



6. رئيس ديوان المحاسبة يلتقي بخبراء من البنك الدولي:

التقى رئيس ديوان المحاسبة الليبي الأستاذ خالد شكشك والسيد وكيل الديوان الأستاذ علاء الدين المسلاتي، يوم الاثنين 13 مارس 2023، بوفد من خبراء البنك الدولي برئاسة السيد وينتسون برسي المتخصص في إدارة المالية العامة، في إطار زيارة الخبراء لعدد من المؤسسات الليبية للتعريف بمراحل مشروع تطوير المالية العامة في ليبيا.









وأكّد رئيس الديوان على أهمية مشروع إصلاح المالية العامة بالنسبة لطبيعة عمل الديوان نحو تعزيز مكافحة الفساد، والرفع من الشفافية، مؤكدا دعم الديوان لمثل هذه المشاريع.

7. ديوان المحاسبة يطلق استر اتيجية التحول الرقمي:

في إطار العمل على تحقيق استراتيجية التحول الرقمي، أطلق ديوان المحاسبة الليبي يوم الاثنين 13 مارس 2023 تطبيقاً لإدارة المراسلات الإلكترونية (الصادر والوراد) بهدف الاستغناء على النظام التقليدي الورقي، والاعتماد على التقنيات الحديثة في إدارة وتبسيط الإجراءات الداخلية ترسيخا لمفهوم مؤسسة بلا ورق. كما يوفر التطبيق عدداً من المميزات منها إدارة المراسلات وتتبعها، والعمل عن بعد، وخاصية االتوقيع الإلكتروني.



8. انطلاق اللقاء التدريبي "إجراءات الرقابة على قطاع الطاقة" بالعاصمة التونسية:

في إطار الخطة الاستراتيجية للديوان لتطوير المورد البشري، والشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية "براغما"، انطلق صباح يوم الأربعاء 10 مايو 2023 في العاصمة التونسية، اللقاء التدريبي المتعلق بإجراءات الرقابة على قطاع الطاقة.







وحضر افتتاح اللقاء رئيس شركة براغما "جون دافيس" الذي أكد على أهمية دور الديوان في تعزيز المساءلة والشفافية وتحقيق المساءلة، مستعرضا المخرجات الفنية للمشروع، والذي أثنى في الوقت ذاته على النجاحات التي تحققت في إنجاز القيمة الأساسية.

9. رئيس الديوان ومستشار الوكالة الأمريكية للتنمية يبحثان مجال التطوير المؤسسي وإجراءات الرقابة على قطاع النفط والاستثمار:

عقد رئيس ديوان المحاسبة الأستاذ خالد شكشك، يوم 10 مايو 2023، اجتماعا مع مستشار رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية، كلنتون وايت، وكبار المسؤولين من الوفد المرافق له.

واستعرض الرئيس خطط تطوير الديوان بمشروع الشراكة مع الوكالة في مجالات البناء المؤسسي والمني، وأهمها الخطة الاستراتيجية، وأنظمة الموارد البشرية، وأدلة العمل الرقابية والتحول الرقمي والشهادات المهنية، كما تطرق السيد الرئيس إلى الاحتياجات المستقبلية في الرفع من كفاءة المراجعين في عدد من المجالات المتخصصة، وفي مقدمتها الرقابة على الصناعات الاستخراجية والاستثمار.

وأعرب الجانبان عن استعداداهما لتعزيز التعاون بينهما، من خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية بين فرق كلّ منهما، لترجمتها إلى مشاريع محددة.



10. ديوان المحاسبة يحتفل بتخريج الدفعة السادسة "مشروع لبنة" واستقبال الدفعة السابعة:

احتفل ديوان المحاسبة الليبي، يوم 16 مايو 2023، بتخريج الدفعة السادسة لبنة المتخصصة في إدارة الأعمال، واستقبال الدفعة السابعة لبنة المتخصصة في المحاسبة.







وقد أشاد السادة الضيوف بالتجربة، التي يجمع برنامجها بين الجانب النظري والعملي، داعين إلى التأسي بهذه الفكرة في مؤسسات الدولة، من أجل تطوير الكادر الوظيفي العامل بها. واختتم الاحتفال بتكريم خريجي الدفعة السادسة وتسليمهم شهادات التقدير، ودروع التكريم.



11. رئيس الديوان يشارك في المؤتمر الدولي للتحكيم في ليبيا:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الليبي الأستاذ خالد شكشك يوم 28 مايو 2023 في فعاليات المؤتمر الدولي للتحكيم في ليبيا المنعقد بفندق كورنثيا بطرابلس، الذي تنظمه الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، برعاية هيئة الرقابة الإدارية.









حيث أكّد رئيس الديوان على أهمية التحكيم الدولي التجاري كوسيلة لتسوية المنازعات على الصعيد الدولي والدولة الليبية على وجه الخصوص، باعتبار أن ليبيا مرت بظروف استثنائية صعبة خلال السنوات الأخيرة، ترتب علها العديد من الخصومات بين المستثمرين والشركات الأجنبية ومؤسسات الدولة.

وفي سياق متصل أكد السيد رئيس الديوان على أن الواقع العملي يفرض علينا أن نبحث عن أسباب هذه الأحكام وكيفية معجالتها في المستقبل، مشددا على أن إصدار قانون ينظم التحكيم هو أمر مهم جدا، لما له من دور بالغ الأهمية في الحد من هذه الممارسات. وشدد على ضرورة وضع الحيثيات المناسبة والهياكل السليمة للتحكيم بين الأطراف الليبية والشركات، سواء الأجنبية منها أو الوطنية، للمساهمة في مساعدة الحكومة ومؤسسات الدولة في المضي قدما نحو الاستثمار والبناء.











* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية:

1- التنسيق والتعاون الرقابي مع السلطة التشريعية:

تحديث العلاقة مع السلطة التشريعية (مجلسي النواب والشورى) في مجالات العمل الرقابي المشترك معها، لحماية المال العام والحوكمة الرشيدة للموارد العامة لإحداث فارق في حياة المواطن وتحسين أداء وجودة خدمات القطاع الحكومي. بالانفتاح على كافة آليات التنسيق والتعاون من كونه عملا تقليديا يتمثل في تقارير الحسابات الختامية للموازنات العامة والاقتصادية والمختلطة وبياناتها المالية، لتحقيق عمل رقابي مشترك على اعلى المستويات، يتم إنجازه بوسائل تكنولوجية مواكبة للتطورات والمستجدات ذات العلاقة بالعمل الرقابي المشترك.

2- اللقاءات التشاورية:

-استقبل معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية في 9 فبراير (مطلع العام الحالي) قيادات الجهاز في الرئاسة والفروع، لحضور اللقاء التشاوري والتشاركي في رسم السياسات الرقابية والتوافق على خطة العمل الرقابية والإدارية والمالية لمجمل مكونات الجهاز للعام الحالي 2023.

وخلص اللقاء إلى العديد من التوصيات الهامة من أبرزها:

أ.مضاعفة جهود الرقابة على المال العام والتأكد من حسن إدارته من حيث الإقتصاد والكفاءة والفاعلية لتعظيم وتنمية الموارد المالية للدولة والحفاظ عليها لتحقيق الأهداف المنشودة.

ب.التواصل الفعال مع السلطة القضائية لتحريك قضايا المال العام

ج. التخطيط لعقد اللقاءات التشاورية: مع الجهات الخاضعة للرقابة والجهات ذات العلاقة بحوكمة إدارة موارد المالية العامة بما يساهم في إحداث الفارق في حياة المواطنين.

د. الخطة السنوية للجهاز بأهدافها الاستراتيجية والاتفاق على مؤشرات القياس الرئيسية المتضمنة التخطيط الجيد لعمليات الرقابة والتقييم الملائم للمخاطر.







تعيينات جديدة







2. ديوان المر اقبة العامة لجمهورية الصومال الفيدرالية:

في 16 فبراير/شباط 2023 تم تعيين معالي الأستاذ/ أحمد عيسى غوتالي، مراقبا عاما لجمهورية الصومال الفدرالية من قبل رئيس الجمهورية بعد اقتراح وموافقة المجلس الوزاري الصومال.

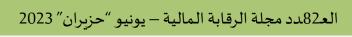
وقد تحصل معاليه على درجة الماجستير في القانون ويتمتع بخبرة واسعة في المجال القانوني، حيث عمل سابقا كمستشار قانوني لدى مكتبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وشغل مناسب قيادية لعدة شركات تجارية ومنظمات اجتماعية غير ربحية، الى جانب مناصبه الإدارية في مؤسسات اعلامية مختلفة على الصعيد المحلى والدولى.



وتغتنم هيئة تحرير المجلة هذه المناسبة لتتقدم إلى معاليهما بخالص التهاني وأجمل التبريكات وتتمنى لهما التوفيق والنجاح في مهامهما الجديدة.









شروط ومعايير النّشر في مجلة "الرّقابة الماليّة"



أ- شروط النّشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
 - 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلى باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلى.
 - 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعات النّشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
 - 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
 - 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.







مجلة "الرّقابة الماليّة"



مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلا باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبوابا ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط: http://www.arabosai.org/Ar/ 232_111





قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها



- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 عمان الهاتف: (00962 65533019) الفاكس: (00962 65533019) العنوان الإلكتروني: info@ab.gov.jo.
- 2- ديــوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 أبو ظبي ⊢لهاتف:(00971 26359999) -الفاكس:(00971 6359998) العنــوان الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.
- 3- ديوان الرقابـة الماليـة والإدارية بمملكـة البحـريـن، ص. ب. 18222 الـمنامة الهاتف:(111 565 17 564450) →الفاكس:(00973 17 564450)- العنــوان الإلكتـروني:www.nao.gov.bh - البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية- تونس- الهاتف: (00216 71 831039)- (00216 71 830019)- الفاكس: (00216 71 831409)- العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn- البريد الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn- البريد الإلكتروني: معاسبات الإلكتروني: 00216 71 831409)- المعنوان
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول الجزائر الهاتف: (00213 21 655516) الفاكس: (00213 21 656006) العنوان (00213 21 656006) العنوان (00213 21 656006) العنوان (00213 21 656006) المعنوان (00213 21 656006) العنوان (00213 21 656
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب الطابق الأول ص. ب.3331 جيبوتي- الهاتف: (00253 357775) الفاكس: (00253 250714) .ccdb.djibouti@intnet.dj.
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب.7185 الرياض 11128–الهاتف: (00966114043887)− الفاكس: (00966114043887)− العنوان الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /gab@gab.gov.sa مراوني: develop@gab.gov.sa /gab@gab.gov.sa مراوني: develop@gab.gov.sa
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص.ب.91- الخرطوم- الهاتف: (0024911778231)- الفاكس: (0002491177534)- العنوان الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com /nationalaudit@gmail.com/.
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار- دمشق الهاتف: (0096311 3312196) الفاكس: (2318013) البريد الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com /zewarteba@hotmail.com.
 - 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 مقديشو.
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهوريـة الـعـراق، شـارع حيفـا بناية رقم 90 ص. ب. 7038 بغداد الهاتف: (00964 15372347) الفـاكس: (5372623) الفـاكس: (5372623) (bsairaq@yahoo.com /bsa@bsairaq.net البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com /bsa@bsairaq.net)
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب.727 مسقط 113- الهاتف: (00968 24736219) الفاكس: (00968 24740264) العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om – intr@sai.gov.om
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755- رام الله الهاتف: (0097022972293)- (0097022972293)- الفاكس:(0097022967716) العنوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755- رام الله الهاتف: facb@facb.gov.ps/ scj@facb.gov.ps/.
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص.ب. 2466 الدوحة– الهاتف: (00974440200200) الفاكس: (00974440200200) العنوان الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
 - 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب.324 مـوروني.
- <mark>16-</mark> ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17- الشامية 71661—الهاتف: (0092654957777)– الفاكس:(0096524957700)– العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org □ البريد الإلكتروني: training@sabq8.org.
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري- شارع الجيش بيروت الهاتف: (379830009611) (009611 373040) الفاكس: (009611 373040)- الفاكس: (009611 373040)- النود الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.
- 18- ديوان المحاسبة اللّيبي، الظهرة طرابلس ليبيا الهاتف: (00218214440630) الفاكس:(00218214440630) المنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب.11789 مدينة نصر القاهرة الهاتف: (002024013956) الفاكس: (00202 4017086) المعاون الإلكتروني: ircdept@yahoo.com. البريد الإلكتروني: www.CAO.gov.eg.
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10- حي الرياظ الرباط الهاتف: (0002123756374) (002123756374) المجلس الأعلى :(002123756374) (ccomptes@courdescomptes.ma البريد الإلكتروني: www.courdescomptes.ma.
- 21- مـحكمة الحســابات بالجــمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص.ب. 592 انواكشوط الهاتف: (0022245255249) –الفاكس: (00222 45254964) – العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr – العنوان الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr/
- 22 الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب.151 صنعاء الهاتف: (009672276804) الفاكس: (009672276803)– العنوان الإلكتروني:www.coca.gov.ye – البريد الإلكتروني: tech_coop2007@yahoo.com / gogo13026@gmail.com.











مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4– الطابق الثاني– تونس

الهاتف: 71949915 (00216) الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org



https://www.facebook.com/arabosai/



